#NOT THE COST

إيقاف العنف ضد المرأة في السياسة

نداء مجدّد إلى العمل

GENDER WOMEN DEMOCRACY
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

حقوق التأليف والنشر © المعهد الديمقراطي الوطني، 2021. جميع الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمته لأهداف غير تجارية، شرط الاعتراف بالمعهد على أنه مصدر المادة المنشورة وتزويده بنسخ عن أي ترجمة.

عنوان المعهد الديمقراطي الوطني : 455 Massachusetts Avenue, NW Washington, DC 20002
الهاتف: 202-728-5500
الموقع الإلكتروني : www.ndi.org

#ليس الثمن

إيقاف العنف ضد المرأة في السياسة

نداء مجدّد إلى العمل

GENDER WOMEN DEMOCRACY
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

عرفان وتقدير

يمثّل إطلاق حملة "#ليس الثمن: إيقاف العنف ضد المرأة في السياسة- نداء مجدد إلى العمل" من قبل المعهد الديمقراطي الوطني تتويجاً للعمل الشاق والاقتراحات الثاقبة للعديد من الأشخاص حول العالم. إنّ المعهد لممتنّ للجهود التي بذلها هؤلاء الأشخاص.

بادئ ذي بدء، نودّ أن نشكر د. منى لينا كروك من جامعة روتجرز على شراكتها المستمرة وعملها الدؤوب كمستشارة تقنية لهذه المبادرة. لطالما كانت مساهمة منى لينا، منذ لحظة كتابتها لورقة المعلومات الأساسية الأولية في 2016، وحتى صياغة نداء العمل الأساسي والمجدّد، بالغة الأهمية في تطوير نهج متين نظرياً ومقنع سياسياً لمقاربة هذه المسألة وتحقيق إمكانية التغيير.

فضلاً عن ذلك، لا نملك إلا أن نشكر المؤسسات الشريكة على تعاونها في سبيل تطبيق هذه المبادرة، وهي: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الاتحاد البرلماني الدولي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة البلدان الأميركية.

أما في واشنطن العاصمة، فقد أشرفت على صياغة النداء المجدّد ساندرا بيبيرا، الشريكة العليا والمديرة لبرنامج النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية. وتولت كارولاين هوبارد، المستشارة العليا للنوع الاجتماعي في المعهد الديمقراطي الوطني، دور المشرفة التقنية على المبادرة. ولا ننسى جهود العديد من الزملاء الذين ساعدوهما في ذلك، منهم على وجه الخصوص فيكتوريا برينر، كلايتون ماكليسكي، تامار إيسن وبريدجيت ريتمان تيون. بالإضافة إلى ذلك، استفاد هذا العمل أيضاً من العمل الدؤوب لفريق الإنتاج في المعهد، ويضمّ المراجع اللغوي بيداتري تشودهوري والمصمّم ماكس سيكامور. أخيراً، يودّ المعهد التنويه بدعم المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية التي "لا تتوانى عن تقديم الدعم المالي المتواصل لمبادرة "#ليس الثمن.

لمحة عن المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة وغير حكومية تعمل بالشراكة مع جهات عدة حول العالم بغية دعم المؤسسات والعمليات والمعايير والقيم الديمقراطية وتعزيزها لضمان نوعية حياة أفضل للجميع. يتصوّر المعهد عالماً تسود فيه الديمقراطية والحرية والكرامة للجميع. المعهد الديمقراطي الوطني منظّمة رائدة تعمل على النهوض بمشاركة المرأة في السياسة حول العالم. كما يمكّن المعهد المرأة من المشاركة في عملية التغيير الديمقراطي، والتنافس فيها، وقيادتها بصفتها شريكاً ناشطاً ومتساوياً مع الرجل. فضلاً عن ذلك، يدعم المعهد، بجهود شبكاته العالمية وبفضل ثلاثة عقود من الخبرة في 132 دولة، تطلّعات النساء إلى المساواة بين الجنسين والحكم الديمقراطي المستجيب والشامل للجميع. وفي الواقع، تعزّز المقاربة المتعددة الجنسيات التي ينتهجها المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة القائلة إنه، رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، فهناك بعض المبادئ الأساسية التي تتشارك فيها الأنظمة الديمقراطية كلها.

توطئة

قبل خمس سنوات، أطلقتُ، باسم المعهد الديمقراطي الوطني وشركائه، حملة "#ليس الثمن" للحدّ من العنف ضد المرأة في السياسة. ومنذ ذلك الوقت، نمت الحملة حتى أصبحت حركةً عالميةً تركّز على منح النساء، أينما كنّ في العالم، فرصة المشاركة بأمان في الحياة السياسية لبلدانهنّ. مع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، نجحنا في إدراج هذه القضية على جدول أعمال الأحزاب السياسية، والمسؤولين عن الانتخابات ومراقبي الانتخابات، والبرلمانات، والمنصات الرقمية، والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة. لكن، بالرغم من هذا التقدّم، ما زالت النساء العاملات في المعترك السياسي يواجهن، في شتى أنحاء العالم، العنف الذي يتّخذ شكل تحيّز جنساني يومي، وإساءات نفسية، وتهديدات، وتخويف- أكان ذلك شخصياً أم إلكترونياً- واعتداءات جسدية وجنسية. عدد كبير جداً منهنّ دفعن حياتهنّ ثمناً لذلك. كل ذلك لا لشيء إلا بقصد إسكاتهنّ أو منعهنّ من الترشّح لمنصب أو السعي إلى تحقيق تغيير في مجتمعاتهنّ المحلية.

ليست الديمقراطية بمفهوم مجرّد أو هدف نبيل، بل هي نظام يتّسم بالتعددية، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة. لكنّ الديمقراطية مرهونةٌ بقدرة الجميع على رفع الصوت عالياً، ومضافرة الجهود لمكافحة انعدام المساواة وإرساء العدالة. في الواقع، لا يمكن أن تنجح الديمقراطية إذا لم نغيّر وجه السياسة معاً. فلنكن واضحين: لا يشكّل العنف ضدّ النساء العاملات في السياسة انتهاكاً لحقوق الإنسان الخاصة بهنّ فحسب، بل يمثّل تهديداً للديمقراطية نفسها أيضاً. هذا العنف هو، أيضاً، الأداة المفضّلة بيد الحكّام الاستبداديين والطغاة وغير الليبراليين. يستخدمونه لقمع تمثيل 50% من الناخبين، والحدّ من تنوّع الآراء، وترسيخ الوضع الراهن على نحوٍ يخدم مصالحهم.

من هذا المنطلق، يجدّد المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه، هذا العام، نداء العمل لإنهاء العنف ضدّ المرأة في السياسة بشكل نهائي. فإذا عقدنا العزم على ذلك، يمكننا إنهاء العنف الذي يتربّص بالمرأة في السياسة، ويهدّدها، ويهاجمها، ويقتلها؛ هذا العنف الذي يردع النساء الشابات والوافدات الجديدات على السياسة عن المشاركة فيها؛ هذا العنف الذي يُستخدم كسلاح وكتكتيك سياسي لتحقيق النتائج السياسية المرجوّة. فالعنف المرتكب ضدّ المرأة "ليس الثمن" المترتّب عليها مقابل مزاولة العمل السياسي، بل إنه آفة يجب أن نقضي عليها إلى الأبد. ولسنفعل ذلك.

مادلين ك. أولبرايت

Madeleine Albright

Madeleine K. Albright

Chairman, The National Democratic Institute

قائمة المحتويات

خلاصة وافية 8

وضع إطار للتحدي 12

ما هو "العنف ضد المرأة في السياسة"؟ 12

من يتأثّر به؟ 15

ما هي الأشكال التي يتّخذها العنف؟ 18

لمَ يطرح هذا العنف مشكلة؟ 21

إنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة 21

ينتهك حقوق الإنسان 23

يقوّض الديمقراطية 24

كيف يمكننا إيقافه؟ 26

نداء العمل 26

فرص التحرك 29

المؤسسات العالمية 30

المؤسسات الإقليمية 35

الحكومات 39

البرلمانات 41

الأحزاب السياسية 47

المجتمع المدني 51

القادة المنتخبون والمعيّنون 57

قطاعا العدالة والأمن 61

السلطات الانتخابية ومراقبو الانتخابات 64

الإعلام والتكنولوجيا الرقمية 67

من اليسار الى اليمين، ميموزا كوساري ليلا من كوسوفو، روينا جوانزون، عضو هيئة الانتخابات في الفلبين اثناء حضور ورشة ليس الثمن NotTheCost# التي أقامها المعهد الديمقراطي الوطني مايو 2018.

خلاصة وافية

مع تقدّم المرأة على طريق المساواة، تستمرّ في تحقيق مكاسب تاريخية في المجال السياسي. فلا يخفى على أحد أنّ المرأة أصبحت ناشطةً في مجموعة متنوّعة من الأدوار السياسية- أكانت ضمن المجتمع المدني أم الأحزاب السياسية أم الحكومات المحلية- كما إنها تتقلّد، أكثر فأكثر، مناصبَ قياديةً كرئيسة مجلس بلدي، ووزيرة، ورئيسة وزراء، ورئيسة جمهورية. في الواقع، خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ازداد عدد النساء في عدة برلمانات حول العالم، وعن حقّ، بأكثر من الضعف. تُعتبر مشاركة المرأة في المنظومة السياسية، على قدم المساواة مع الرجل، حقاً أساسياً من حقوق الإنسان والحقوق المدنية. كيف لا ومشاركة المرأة في السياسة تؤدي إلى تحقيق مكاسب حقيقية للديمقراطية، كتلبية احتياجات المواطنين بدرجة أكبر، وتوطيد التعاون بين جهات من مختلف الانتماءات الحزبية والإثنية، وتعزيز السلام المستدام.

مع ذلك، ما زالت المرأة تصطدم، مع تقدّمها للمطالبة بحقّها في المشاركة في العمل السياسي، بمقاومة شديدة من معارضي المساواة بين الجنسين الذين لا يتوانون عن استخدام مجموعةٍ متنوّعةٍ من التكتيكات بغية استهداف مشاركة المرأة في الشأن السياسي والعام، وتقويضها، وعرقلتها. من جملة هذه الأفعال الإيذاء النفسي، والإكراه الاقتصادي، والاعتداء الجسدي والجنسي، وبشكل متزايد العنف عبر الشبكة الإلكترونية ونشر المعلومات الخاطئة على أساس نوع الجنس. صحيحٌ أنّ العنف السياسي لا يستهدف دوماً جنساً بعينه، لكنّ العنف ضدّ النساء في السياسة يتّسم بثلاث خصائص متمايزة. فهو يستهدف المرأة بشكل صريح بسبب نوع جنسها؛ وتكون أشكاله مبنية على أساس النوع الاجتماعي، كما تظهره التهديدات القائمة على التحيّز الجنسي والعنف الجنسي؛ ومن آثاره ثني المرأة بشكل خاص عن المشاركة الناشطة في العمل السياسي، أو مجرّد التفكير في ذلك.

عام 2016، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني حملة #ليس الثمن (#NotTheCost) للحدّ من العنف ضدّ المرأة في السياسة، معلناً أنّ مشاركة المرأة في السياسة يجب ألا يكون ثمنها العنف، أو حتى التهديد بارتكاب العنف. وما لبث المعهد أن أصدر، مرتكزاً على الزخم المتزايد لهذه القضية حول العالم، نداءً عالمياً لتوحيد الجهود بغية التوعية بشأن حقيقة هذه المشكلة، والسبب الذي يجعلها تستحقّ كل هذا الاهتمام العالمي، وما هي الحلول التي يمكن إيجادها. فسلّط نداء العمل هذا الحاجة إلى إيجاد أصحاب مصلحة على المستوى العالمي، والوطني، والمحلي بهدف اتّخاذ الخطوات اللازمة للتأكّد من قدرة المرأة على ممارسة حقها بالمشاركة في السياسة كقائدة مدنية، وناشطة، وناخبة، وعضو في حزب سياسي، ومرشّحة، وممثّلة منتخَبة، ومسؤولة معيّنة، بشجاعة ودونما أي خوف.

في الذكرى الخامسة لحملة #ليس الثمن، يجدّد المعهد الديمقراطي الوطني نداء العمل، بهدف التفكير ملياً في الدروس المستخلصة والتقدّم المحرز منذ 2016. في الواقع، على امتداد السنوات الخمس الماضية، تحقّقت إنجازات كبرى، مكّنت من فهم لبّ مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسة، فضلاً عن آثاره. في هذا الإطار، شجعت عملية جمع البيانات وتوثيقها على نطاق واسع، حول معدّل انتشار هذا النوع من العنف، على إيجاد قائمة متزايدة من الحلول التي تمّت أقلمتها لتناسب بيئات مختلفة حول العالم. مع ذلك، ظهرت تحديات جديدة أيضاً. فبالإضافة إلى الانتشار الحالي لحالات كره النساء والتحيّز ضدهن، يبدو أنّ ارتداد البلاد عن الديمقراطية، والنفوذ المتزايد للسياسة القائمة على "الرجل القوي"، والابتكارات التكنولوجية قد أوجدت سبلاً جديدة لارتكاب العنف ضد النساء الناشطات سياسياً.

بالإضافة إلى ذلك، نتيجة تطبيق استجابات سياسية معيّنة للتعامل مع وباء كوفيد19-، تمكّنت عدة أنظمة استبدادية من استغلال الشواغل المتعلقة بالصحة العامة لفرض قيود إضافية على الأنشطة المدنية والسياسية. ولا يخفى على أحد أنّ أي صدمة منهجية، كوباء مثلاً، تؤثّر على صوت المرأة، ومدى وصولها إلى المعلومات، والبيئة الفعلية التي تعيش فيها، والمعايير الجنسانية التي تحدّد كيف يتمّ تجريدها من القوة. في حالة كوفيد19- بالتحديد، شملت آليات استجابة قطاع الصحة العامة إصدار أوامر بملازمة المنازل، مما زاد من الطلبات الملقاة على كاهل المرأة، مع التقليل من القيمة المقترنة بهذه الواجبات. نتيجةً لذلك، سهّلت هذه الأوامر إيجاد النساء الناشطات واستهدافهن، كما زادت من تعرّض المرأة للهجمات عبر الإنترنت، خاصةً مع انتقال قسم أكبر من حياتها الشخصية والسياسية إلى المساحات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت حالات العنف الأسري بشكل تصاعدي نتيجة الوباء وإجراءات الإقفال التام.

لا يقتصر العنف المرتكب ضد المرأة في السياسة على جزء واحد من العالم، مع العلم أنّ أشكال العنف وحدّته قد تتغير بناءً على البيئات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المحددة. استناداً إلى مجموعة متزايدة من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية حول العنف ضد المرأة، لم يعد تعريف العنف يقتصر على أفعال الأذى الجسدي. فقد كشفت دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني حول العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية عام 2018 أنّ 20.3% من المجيبات واجهن عنفاً جسدياً أثناء تنفيذهنّ وظائفهنّ الحزبية، في حين اختبرت 85.9% العنف النفسي، بما في ذلك التهديدات والإكراه. ومع أنّ هذه الهجمات لم تكن موزّعةً بشكل متساوٍ بين جميع النساء، إلا أنها أثّرت عليهنّ بشكل مختلف على أساس العرق، والسن، والطبقة، والدين, والتوجّه الجنسي، والهوية الجندرية.

حتى الآونة الأخيرة، كان العنف ضد المرأة في السياسة مشكلةً خفيةً بشكل كبير، وكان يقال للمرأة مراراً وتكراراً إنّ حالات سوء المعاملة والتحرش والاعتداء ليست إلا "الثمن الذي ينبغي دفعه لمزاولة العمل السياسي". نتيجةً لذلك، بات يتمّ التعامل مع العنف كجزءٍ من الحياة الروتينية الاعتيادية من تجربة المرأة السياسية، وباتت النساء معتادات على صرف النظر عنه. أما من تقرّ بأنّ هذه الأفعال غير مقبولة، فيتمّ ثنيها بقوة عن الإبلاغ عنها، لا بل تهديدها من قبل زملائها بعدم الإبلاغ، مما يضطرها إلى الالتزام بالصمت. حتى أنّ الكثير من النساء الناشطات سياسياً بتن يواجهن صعوبةً في إيجاد المفردات المناسبة لوصف تجاربهنّ. جديرٌ بالذكر أنّ بعض هذه الأفعال يُعتبر محظوراً بشكل صريح بموجب العديد من الأطر القانونية ومدوّنات قواعد السلوك في مكان العمل ضمن الولايات القضائية نفسها. في هذا السياق، عندما يكون العنف هو الثمن الذي تضطر المرأة إلى دفعه للتعبير عن رأيها والتمكّن من المشاركة والتأثير سياسياً، تجد المرأة نفسها مرغمةً على ممارسة الرقابة الذاتية و/أو النأي بنفسها، مما يخلّف عواقبَ مؤذيةً وخطيرةً بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان, والديمقراطية.

لكنّ العنف ضد المرأة في السياسة لا يؤثّر على المرأة المستهدفة بشكل مباشر فحسب، بل يبعث برسالةٍ إلى النساء الأخريات أيضاً مفادها أنّ العنف سيكون بانتظارهنّ في المجال السياسي، وإلى المجتمع ككل بأنّ المرأة ينبغي ألا تشارك في السياسة. فقد أظهرت الأبحاث أنّ أخبار العنف المرتكب ضد النساء البارزات في الشأن السياسي تثني النساء الأخريات- لا سيما الفتيات والنساء الأصغر سناً- عن المشاركة في السياسة، مما يقوّض حقوقهنّ ويرسّخ عملية إقصاء النساء عن العمل السياسي عبر الأجيال. تندرج كافة أشكال العنف ضد المرأة في خانة الاستغلال وينبغي إيقافها. في الواقع، يُعتبر أي شكل من أشكال التسامح مع العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وانتقاصاً من كرامتها الشخصية، وإعاقةً لممارسة حقوقها بحياة تتّسم بصحة جيدة، وحرية، وأمان. كما يهدّد العنف ضد المرأة في السياسة سلامة الممارسات والثقافة الديمقراطية. بالفعل، من خلال إقصاء النساء ووجهات نظرهن، يعرقل العنف مسار العملية السياسية ويعطّل إرادة الناخبين. نتيجةً لذلك، يحرم هذا النوع من العنف المجتمع من منافع الحوكمة الديمقراطية المستدامة والمستجيبة التي يمكن أن توفّرها المساحة السياسية الشاملة للجنسين.

يمثّل نداء العمل الصادر عام 2016 مجموعةً واسعةً من الاستراتيجيات الممكن تطبيقها لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة، والوقاية منه. تركّز هذه الاستراتيجيات على الإجراءات التي يمكن أن يتّخذها صنّاع التغيير المحتملون على المستويات العالمية والشعبية. بعد خمس سنوات، أثمر الوعي المتزايد تجاه هذه القضية عن اتّخاذ مجموعة من الإجراءات لمعالجة هذه المشكلة، مما وفّر حلولاً عملية ومبتكرة تساعد في التنديد بالعنف ضد المرأة في السياسة، ومساعدة المرأة التي تتعرّض له، ومعاقبة المرتكبين. في هذا الإطار، يسلّط نداء العمل لعام 2021 الضوء على أفضل الممارسات الناشئة في هذا المجال. وبما أنه ما زالت هناك ثغرات منهجية أساسية، فهو يشير إلى الأماكن التي ما زالت تدعو الحاجة فيها إلى اتّخاذ المزيد من الإجراءات، وكيف، ومن قبل من.

من الأمثلة على المبادرات الواعدة، تلك التي تتّخذها منظمات دولية وإقليمية من أجل تحديد قواعد ومعايير جديدة حول العنف ضد المرأة في السياسة. فأصبحت هناك توقعات جديدة من الأحزاب السياسية بضرورة ألا تتسامح إطلاقاً مع العنف المرتكب ضد أعضائها النساء، وأن تفرض عقوبات على أعضائها وممثّليها الذين يرتكبون مثل هذا العنف، مهما كان نوعه. كما بدأت منصات التواصل الاجتماعي تطبّق، شيئاً فشيئاً، إعدادات جديدة للأمن والخصوصية على الحسابات، لتأمين حماية أفضل من العنف الإلكتروني الذي يستهدف المرأة، وكذلك من المعلومات الخاطئة القائمة على النوع الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، تتوفّر أدوات جديدة تتيح للنساء الناشطات سياسياً تقييم مخاطر تعرّضهن للعنف، كما تساعدهنّ على إعداد خطط سلامة للتخفيف من تلك المخاطر.

يُعتبر العنف ضد المرأة في السياسة، شأنه شأن أي شكل آخر من العنف ضد النساء، متجذراً في مفهوم انعدام المساواة بين الجنسين، وبالتالي فهو يبقى مشكلةً مستعصيةً عبر العالم. كما يمثّل أيضاً مشكلةً سياسيةً عميقةً يمكن أن تغيّر النتائج السياسية، عن طريق إسكات النساء أو إقصائهنّ، مما يشكّل خطراً حقيقياً على المثل الديمقراطية.

تفترض المجموعة الواسعة من الإجراءات المدرجة في نداء العمل المجدّد أنه بمقدور الجميع، بغض النظر عن دورهم السياسي، القيام بشيء لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. لكن من المرجّح أن تُحدث الإجراءات المنعزلة تأثيراً أقل بالمقارنة مع الحملات التي تنجح في حشد وتنسيق جهود عدد كبير من الأشخاص المتواجدين في مواقع مختلفة، عبر الاستفادة من نقاط قوّتهم وقدراتهم المختلفة لإحداث التغيير. ولا تقتصر المهمّة المطلوبة على تبادل الممارسات الحالية أو صياغة استراتيجيات جديدة، بل تشمل أيضاً التعمّق في إمكانية نسج ورعاية شراكات جديدة تساعد في تحديد ومعالجة الاستراتيجيات السياسية التي تستغل العنف ضد المرأة في السياسة بغية تقويض إمكانات تحقيق أنظمة ديمقراطية شمولية وقادرة على الاستمرارية.

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يأخذ أشكالا عديدة، ولكنه يعمل بناء على هدف مشترك وهو تقييد مشاركة المرأة السياسية والسيطرة عليها، ومنعها من أخذ مكانها نحو المساواةً مع الرجل. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني، باكستان).

وضع إطار للتحدي

ما هو "العنف ضد المرأة في السياسة"؟

العنف السياسي ظاهرةٌ يمكن أن يتعرّض لها الرجال والنساء على السواء. أما قضية العنف ضد المرأة في السياسة، على وجه التحديد، فتّتسم بثلاث خصائص متميّزة. فهذا النوع من العنف:

- يستهدف المرأة بسبب نوعها الاجتماعي
- يمكن، في شكله نفسه، أن يكون خاضعاً لاعتبارات جنسانية، كما تبيّنه التهديدات المتحيّزة جنسانياً والعنف الجنسي
- من آثاره ثني المرأة تحديداً عن مزاولة العمل السياسي الناشط أو مجرّد التفكير في ذلك

يشمل العنف ضدّ المرأة في السياسة كافة أشكال العدائية، والإكراه، والتخويف التي تسعى إلى إقصاء المرأة عن العمل السياسي لا لشيء إلا لكونها امرأة، أكانت قائدة مدنية وناشطة، ناخبة، عضواً في حزب سياسي، مرشّحة، ممثّلة منتخبة، مسؤولة معيّنة أو مشرفة على إدارة الانتخابات. ومع أنّ العنف ضدّ المرأة في السياسة يتّخذ أشكالاً عدة، إلا أنه غالباً ما يرتكز على أفكار خاضعة لاعتبارات جنسانية عن أجساد النساء وأدوارهنّ الاجتماعية التقليدية- كأمهات وزوجات في المقام الأول- بهدف إنكار أهليتهنّ أو كفاءتهنّ في المجال السياسي أو تقويضها. نتيجةً لذلك، لا يتقصّد هذا العنف تصويب سهامه إلى أهدافه المباشرة فحسب، بل يسعى أيضاً إلى ردع نساء

أخريات يمكن أن يفكّرن يوماً في المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

يعود أصل العنف ضد المرأة في السياسة إلى الاختلالات الجنسانية في ميزان القوى. ومن شأن الاعتراف به كمفهوم أن يثبت صحة التجارب التي عاشتها المرأة مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الميدان السياسي. فسيسلّط هذا الأمر الضوء على الحوادث الناجمة عن التحيّز الجنساني وكره النساء التي عادةً ما يتمّ تجاهلها أو التعامل معها كسلوك "عادي"، بسبب أوجه انعدام المساواة الهيكلية بين المرأة والرجل. من هذا المنطلق، تفترض هذه المقاربة، من خلال وضع المرأة في صلب الاهتمام، أنّ الاكتفاء بالاعتماد على المقارنات بين تجارب المرأة والرجل- غير المتجذّرة في الاختلالات الجنسانية في ميزان القوى- قد يكون غير لائق ومضللاً في الوقت نفسه.

مرشحات البلدية في فعالية المعهد الديمقراطي الوطني في المكسيك. نساء يطمحن لشغل مواقع سياسية ولهن الحق في متابعة تلك التطلعات بدون خوف من العنف. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

على مدى السنوات الخمس الماضية، بدأت مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة بجمع بيانات حول هذه الظاهرة. فشملت هذه الجهود إعادة ترتيب قواعد البيانات الحالية حول العنف السياسي، وإجراء دراسات استقصائية أصلية وأبحاث أخرى قائمة على دراسات الحالة، والمشاركة في تحاليل للبيانات على الإنترنت. في هذا الإطار، يؤكّد بحث أجراه "مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلّحة وأحداثها" أنّ العنف السياسي الذي يستهدف المرأة موجود، معرّفاً إياه كالأحداث التي تتعرّض فيها نساء أفراد، أو مجموعات مؤلّفة من نساء بشكل أساسي، للهجوم لأسباب سياسية. وقد خلص البحث إلى أنّ التظاهرات التي تشارك فيها النساء أكثر ميلاً إلى أن تُقابَل بالتدخل الصارم أو القوة المفرطة بالمقارنة مع تلك التي يشارك فيها رجال أو أشخاص من كلا الجنسين.[1]

أما "جمعية نساء بوليفيا المنتخبات محلياً"، فقد اكتشفت، استناداً إلى الشهادات التي جمعتها بين 2000 و2005، أنّ أعضاءها قد تعرّضن لمجموعة واسعة ومتنوّعة من أعمال العنف في سياق عملهنّ السياسي. بالفعل، أرغمت نساء على الاستقالة من مناصبهنّ، أو واجهن اعتداءات جنسية وجسدية، أو تمّ تجميد رواتبهنّ بشكل غير قانوني، أو تعرّضن لحملات التشهير والقذف والذم.[2] أخيراً، لحظت "مؤسسة الحقوق الرقمية"، في معرض دراستها لتعليقات على فايسبوك استهدفت مرشّحين في انتخابات

2018 العامة في باكستان، أنّ السياسيات النساء كنّ أكثر عرضةً للتعليقات التي تحطّ من قدرهنّ، أو التعليقات الشخصية أو الجنسانية أو الجنسية، في حين كان الرجال أكثر ميلاً إلى التعرّض للهجوم لأسباب تتعلق بالسياسات نفسها.[3]

بالرغم من تصميم النساء على مواصلة عملهنّ السياسي بلا كلل، تحدّثت الكثيرات منهنّ عن اضطرارهنّ إلى اتّخاذ احتياطات أثّرت على قدرتهنّ على التواصل بشكل كامل[4] مع الجمهور والتعبير عن آرائهنّ بحرية، خاصةً في ما يتعلق بالقضايا المثيرة للجدل. فضلاً عن ذلك، من المحتمل أن ترتدع المرأة عن المشاركة في السياسة لدى رؤيتها ما تتعرّض له نساء أخريات من عنف. في هذا الإطار، علّقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير حول وضع حقوق المرأة في أفغانستان: "في كل مرة تتعرّض فيه امرأة في الحياة العامة للاغتيال، يكون لموتها أثرٌ مضاعف: فستفكّر النساء في منطقتها أو مهنتها مرتين قبل المشاركة في أنشطة عامة."[5]

لكن لا تشكّل كافة أشكال النزاعات في المساحات العامة حالات عنف ضد المرأة في السياسة. في الواقع، يشكّل النقد البنّاء عادةً جزءاً لا يتجزأ من المناظرات السياسية المتينة والانتخابات، وهو أمر يلقى حمايةً ودعماً من خلال ضمانات حرية الخطاب والامتيازات البرلمانية. مع ذلك، عندما لا تشعر المرأة بما يكفي من الأمان للتعبير عن رأيها دونما خوف من التهديد أو الانتقام، تمسي مشاركتها الكاملة والمتساوية في السياسة مستحيلة. فضلاً عن ذلك، يمكن لأعمال العنف التي تبدو بسيطةً وتافهةً أن تخلّف تأثيراً قوياً إذا شكّلت جزءاً من نمط متكرّر أو دائم يطبع تجارب النساء في مجال المشاركة السياسية. ومما يزيد الطين بلة أنّ الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية والمنصات الإلكترونية، بشكل خاص، يكرّس غالباً حساً بوجود تهديد كامن من شخص مجهول الهوية.

لكنّ المرأة ليست مجرّد ضحية سلبية للعنف. فيمكن للنساء، شأنهنّ شأن الرجال، أن يرتكبن فعلياً أعمال عنف ضد نساء أخريات ناشطات في المجال السياسي. ومع أنّ الرجال كمجموعة يستفيدون بشكل مباشر من النظام الأبوي، إلا الرجال والنساء على السواء قد يحاولون معاقبة الأفراد الذين لا يمتثلون للمعايير الجنسانية السائدة. وليس هذا فحسب، لا بل إنّ بعض النساء قد يعتمدن موقفاً استراتيجياً تجاه العنف؛ فيوافقن على تقديم خدمات جنسية على سبيل المثال مقابل التقدّم في مسيرتهنّ السياسية. يجب النظر إلى هذا السلوك كردّ على البيئة التي تحدّدها السلطة الذكورية والقيادة والخصائص الذكورية السلبية. ومن آثارها جعل طلبات الاستغلال الجنسي أمراً طبيعياً، وتكريس أنماط الفساد الجنسي، وتلويث الثقافة الديمقراطية، وتشويه النظرة إلى النساء الأخريات اللواتي يُفترض، بشكل خاطئ، أنهنّ قدّمهن مثل هذه الخدمة.

من يتأثّر به؟

العنف ضدّ المرأة مشكلة عالمية تؤثّر على النساء من الخلفيات كافة، في سائر دول ومناطق العالم. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى العنف الذي يستهدف النساء في السياسة. صحيحٌ أنّ النظرية المتعلقة بهذا المفهوم كانت قد صيغت، في بداية الأمر، للإشارة إلى تجارب النساء في بلدان جنوب العالم تحديداً، إلا أنّ الجهات الفاعلة الدولية بدأت تربط، أكثر فأكثر، هذه النقاشات باتّجاه شمولي محدّد.[6] في مطلق الأحوال، لا يخلّف العنف ضد المرأة في السياسة تأثيره بطريقة متساوية على النساء كافة، كما إنه لا يتجلى بالطرق نفسها.

إنّ تعريف العنف ضدّ المرأة في السياسة كأعمال موجّهة ضد المرأة لمجرّد كونها امرأة يضفي أهميةً أساسيةً لدور النوع الاجتماعي، مما قد يدفع البعض إلى الافتراض أنّ النوع الاجتماعي هو مصدر الاستغلال الأساسي أو الوحيد. مع ذلك، هناك جوانب أخرى من هويات المرأة يمكن أن تؤثّر أيضاً على مستويات العنف الذي تختبره. فالنساء المنتميات إلى مجموعات مهمّشة أخرى يكنّ عرضةً للإساءة بشكل غير متناسب. على سبيل المثال، خلصت دراسة أجرتها منظمة العفو الدولية أنّ النساء السوداوات والآسيويات في البرلمان البريطاني يواجهنَ الإساءة على تويتر بنسبة 30% أكثر من نظيراتهنّ البيضاوات.[7] ووفقاً لدراسة استقصائية صدرت عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كانت النساء الفقيرات، المنتميات إلى الطبقات الدنيا وما دون سنّ الثلاثين، أكثر عرضةً للعنف في الهند والنيبال وباكستان.[8] كما يمكن لأشكال أخرى من التهميش أن تضخّم من هذه الآثار. ففي تحليل صدر من الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، تبيّن أنّ السياسية التي تعرّضت لأكبر قدر من الإساءة عبر الإنترنت، أي إلهان عمر، قد هوجمت لا لكونها امرأة فحسب، بل لأنها تنتمي إلى أقلية عرقية ولكونها مهاجرة ومسلمة أيضاً.[9]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتفاقم مستويات الإساءة والاستغلال التي تواجهها النساء بفعل أنشطتهن السياسية، ومواصفاتهنّ. فقد أشارت النساء الناشطات سياسياً في دول مختلفة مثل أفغانستان والسويد أنّ الهجمات القائمة على النوع الاجتماعي التي يتعرّضن لها غالباً ما تشهد تصعيداً بعد أن يكنّ قد تقدّمن بمشاريع قوانين أو ظهرن في برنامج تلفزيوني حول قضايا المرأة.[10] ينطبق الأمر نفسه على النساء اللواتي ينجحن في شغل مناصب قيادية رفيعة المستوى. بالنسبة إلى النساء السياسيات في الولايات المتحدة وكندا، أدى ظهورهنّ السياسي المتزايد إلى ارتفاع حاد في التغريدات غير اللائقة الموجهة ضدهنّ، وهو أمر كان غائباً إلى حدّ كبير بالنسبة إلى الرجال.[11] تكرّس هذه الأنماط الشعور بأنّ العنف ضد المرأة في السياسة يسعى، بشكل أساسي، إلى الحفاظ على استمرارية الأدوار الجنساني.

قد تؤثّر خصائص السياق السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الأوسع على تجارب النساء مع العنف. فيساهم الحكم الاستبدادي والارتداد عن الديمقراطية، وتسرّب الإجرام إلى المؤسسات العامة والأصولية الدينية، في تخفيف تبعات العنف المتوجبة على الفاعلين المحتملين، مع تخفيف أرجحية حصول الضحايا على الانتصاف والتعويض أيضاً. إلى جانب ذلك، زادت منصات التواصل الاجتماعي بشكل ملحوظ، خاصة في الدول ذات المستويات العالية من استخدام الإنترنت، فرص التحرّش بالمرأة بشكل مباشر. وليس هذا فحسب، بل تتيح التكنولوجيات الجديدة أيضاً إمكانية إنشاء ونشر صور وفيديوهات ملفقة، مهينة ومؤذية بحقّ المرأة، بغية إهانة النساء الناشطات في السياسات ومهاجمتهنّ. ضخّم وباء كوفيد19- هذه المخاطر، في ظلّ سعي الأنظمة الاستبدادية إلى استغلال الوباء لتقييد الأنشطة المدنية والسياسية أكثر فأكثر، وسهولة إيجاد النساء واستهدافهنّ من خلال انتشار أوامر ملازمة البيوت، ومع اعتماد النساء أكثر على المساحات الإلكترونية لمزاولة عملهنّ السياسي، مما زاد من تعرّضهنّ للهجمات الإلكترونية.[12]

يستهدف العنف ضدّ المرأة في السياسة النساء اللواتي يشغلن أدواراً سياسية رسمية، لكن من دون أن يقتصر عليهنّ فقط. فيمكن للمرأة الناخبة أن تواجه، بدورها، محاولات لمنعها من التصويت أو إكراهها على التصويت بطريقة معيّنة، بما في ذلك من خلال تلقي تهديد بالطلاق من زوجها أو تهديدات من أفراد آخرين في أسرتها. بالنسبة إلى المرأة التي تشغل دور المسؤولة عن صناديق الاقتراع أو المندوبة الحزبية، فقد تواجه تخويفاً بغية إقفال محطات الاقتراع المخصصة للنساء فقط، أو قد تتلقى تهديدات من ناخبين وأحزاب سياسية بهدف قمع عملية فرز الأصوات بشكل كامل. أما المرأة الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان، فيمكن أن تواجه ردود فعل سلبية أو عدوانية تماماً من أسرتها، ومجتمعها المحلي، أو حكومتها، خاصةً إذا كانت في منطقة معزولة وتحاول الطعن في الشبكات الراسخة من المحسوبيات أو طريقة توزيع الموارد.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتمتع المرأة، بصفتها عضواً في حزب سياسي، بالأمان حتى بين زملائها في عالم السياسة أنفسهم، كونها معرّضةً أكثر من الرجل للوقوع ضحية العنف، أو لمشاهدة أخريات في الحزب يتعرّضنَ للعنف، والشعور بأجواء العنف مجسّدة ضمن الحزب نفسه.[13] كمرشّحة، قد تواجه المرأة ردود فعل سلبية من جهات متنوّعة، كأسرتها وزوجها. كما يمكن أن تشهد على عمليات تخريبية تطال مواد الحملات الخاصة بها، أو عمليات تشويه لسمعتها من قبل خصوم لها في حزبها أو خارجه، فضلاً عن تهديدات بالاغتصاب هدفها لجم طموحها السياسي. كذلك، ليست المرأة، كمسؤولة منتخَبة ومعيّنة، محصّنةً ضد الهجمات، حيث يمكن أن تختبر ظروف عمل عدائية، تشمل التحرّش الجنسي، ضمن الهيئات التشريعية والمجالس، فضلاً عن الإساءة المتحيّزة جنسانياً على وسائل التواصل الاجتماعي بقصد تهميشها والتخفيف من فعاليتها. أخيراً، قد تتعرّض المرأة، كموظفة في السلك السياسي، للتحرش الجنسي في المساحات السياسية. وليس هذا فحسب، بل لدى عملها لحساب امرأة أخرى صاحبة منصب رفيع المستوى، قد تكون نقطة الاتصال الأولى التي تتلقى المكالمات الهاتفية الهادفة إلى التنمر والمضايقة، ورسائل التهديد، والتدوينات المسيئة على وسائل التواصل الاجتماعي.

بالرغم من تزايد الاهتمام بمشكلة العنف ضدّ المرأة في السياسة، بقيت هذه القضية مغيّبة حتى الآونة الأخيرة. لعلّ السبب الأساسي لذلك هو أنّ النساء غالباً ما يسمعنَ أنّ مواجهة الاستغلال والتحرّش والاعتداءات ما هو إلا "كلفة مزاولة السياسة". نتيجةً لذلك، تصرف الكثيرات منهنّ النظر عن العنف أو تتجاهلنه كونه جزءاً اعتيادياً من اللعبة السياسية. في المقابل، تقرّ نساء أخريات بأنّ هذه التصرفات غير مقبولة لكنهنّ يصطدمن بزملاء يردعونهنّ بشدة عن الإبلاغ، لا بل يهدّدونهنّ للالتزام بالصمت. ومن المحتمل أيضاً أن تخشى المرأة من استبعادها والاستخفاف بها لكونها "تلعب على وتر النوع الاجتماعي"، أو تخشى أن يلومها البعض لكونها قد جلبت الإساءة على نفسها. ومما يفاقم الأمر غياب الآليات المتينة والآمنة لرفع الشكاوى، فتشعر المرأة بأنها لا تستطيع أن تروي تجربتها لأي كان، مما يضاعف من تعرّضها لهذه الهجمات. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الديناميكيات قد تغيّرت نوعاً ما خلال السنوات الخمس الأخيرة منذ إطلاق حملة #ليس الثمن، خاصةً مع بدء عدد متزايد من النساء السياسيات حول العالم بإعلاء أصواتهنّ وإطلاق اسم على التجارب التي يتعرّضن لها: العنف ضدّ المرأة في السياسة.

نساء من جميع مناحي الحياة يواجهنّ العنف بسبب مشاركتهنّ السياسية. وهناك نساء تتعرض للعنف لمجرد ممارسة حقها في التصويت مثل هذه المرأة في الانتخابات الوطنية في نيجيريا عام 2015. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

ما هي الأشكال التي يتّخذها العنف؟

تتحاشى النقاشات حول العنف ضد المرأة في السياسة التعريفات المبسّطة التي لا تركّز إلا على استخدام القوة الجسدية لارتكاب العنف، مفضّلةً اعتماد تعريفات أكثر شمولية تعترف بوجود مجموعة أوسع من الانتهاكات التي تطال السلامة الشخصية. فمن شأن التفكير في العنف كظاهرة متواصلة أن يسهّل لا الاعتراف بمختلف أشكاله فحسب، بل بارتباطاته وآثاره التفاعلية أيضاً. في هذا الإطار، توصي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في توجيهاتها المتعلقة بالإحصاءات حول العنف ضد المرأة، بجمع بيانات حول أربعة أنواع من العنف: وهي، بحسب ترتيبها الخاص, العنف الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي.[14]

يشمل العنف الجسدي الإصابات التي تلحق بجسد المرأة، فضلاً عن الأذى الجسدي المرتكب ضدّ أفراد أسرتها. من الأمثلة على ذلك اغتيال المرأة أو أفراد أسرتها، أو خطفهم، أو ضربهم، أو تعريضهم للعنف الأسري، بهدف منعها من المشاركة في السياسة. بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من العنف ضد المرأة في السياسة، يميل العنف الجسدي إلى أن يكون نادراً نسبياً، حيث يفضّل المرتكبون سبل العنف "الأقل كلفة" قبل التصعيد إلى الهجمات الجسدية. وفقاً لبحث أجراه المعهد الديمقراطي الوطني مع قادة وأعضاء في أحزاب سياسية في الكوت ديفوار والهندوراس، وتنزانيا، وتونس، أفادت 20.3% من المجيبات النساء عن تعرّضهنّ شخصياً لشكل من أشكال العنف الجسدي كردّ على عملهنّ السياسي.[15]

ينطوي العنف الجنسي على ارتكاب أو محاولة ارتكاب فعل جنسي عن طريق الإكراه، بما في ذلك من خلال الإدلاء بتعليقات أو تلميحات جنسية غير مرحب بها. من الأمثلة على ذلك التحرّش الجنسي، والاغتصاب، والاستغلال الجنسي، كإرغام المرأة على تقديم خدمات جنسية مقابل ترشيح الحزب لها. ويمكن أن يشمل العنف الجنسي أيضاً صوراً جنسية أو تمثيلاً جنسياً صريحاً للمرأة على الإنترنت، بطريقة غالباً ما تكون ملفّقة أو مزوّرة، وترتكز على أفكار ثقافية طاغية بشأن حياة المرأة الجنسية بهدف التشكيك في أخلاقها وهويتها الجنسية. بدءاً من أواخر العام 2017، منحت حركة #أنا أيضاً العالمية زخماً بالغ الأهمية للمناقشات حول العنف الجنسي في المساحات السياسية، لكن مع بقاء هذا الموضوع من المحظورات. تجدر الإشارة إلى أنّ ربع النساء (23.4%) تقريباً في دراسة "لا طرف في العنف" التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني أبلغن عن تعرّضهن لعنف جنسي في سياق عملهنّ السياسي. أما الرجال، فكانوا أقل إدراكاً بهذه المشكلة من النساء، مما يعكس إما قلة إلمامهم بها أو عدم استعدادهم لمناقشة هذه القضايا أو تقبّلًا للعنف المرتكب ضد زميلاتهم في الحزب.[16]

يشمل **العنف النفسي** السلوك العدائي والاستغلال المقصود به التسبّب بالخوف و/أو الأذى العاطفي. يمكن أن تحدث هذه الأفعال داخل الأطر السياسية الرسمية وخارجها، كما يُمكن أن تُرتكب شخصياً، أو عبر الهاتف، أو بالطرق الرقمية مثل البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. في هذا الإطار، أجريت عدة دراسات باستخدام مجموعة متنوّعة من مصادر البيانات، شملت شهادات من نساء سياسيات، وبيانات حول العنف في الانتخابات، ودراسات استقصائية محدّدة الهدف، فخلصت جميعها إلى أنّ الاستغلال النفسي هو الشكل الأكثر انتشاراً للعنف المرتكب ضد المرأة في السياسة.[17] وفي دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني حول العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية، أفادت 85.9% من النساء اللواتي جرت مقابلتهنّ أنّهن واجهنَ عنفاً نفسياً، بما في ذلك تهديدات بالقتل والاغتصاب والهجمات المتحيّزة جنسانياً على الإنترنت. كما كانت النساء أكثر ميلاً من الرجال بكثير إلى القول إنّهن شهدن شخصاً في الحزب يلجأ إلى الهجمات النفسية، بما في ذلك التهديد والإكراه للتحكّم بالآخرين أو إقناعهم بأمر ما.[18]

يستغل **العنف الاقتصادي** المشقة الاقتصادية والحرمان كوسيلة للتحكّم بالآخرين وتخويفهم. من الأمثلة على ذلك، عمليات التخريب، وتدمير الممتلكات، والسرقة، وحجز الأموال والموارد. بالرغم من الروابط المباشرة بين العنف الاقتصادي وقدرة المرأة على طلب وظائف سياسية وشغلها، يبقى أحد أشكال العنف الأكثر تخفياً الممارس ضد المرأة في السياسة، وكذلك أحد أكثر أشكال العنف شيوعاً الذي تختبره النساء الناشطات في السياسة. فقد أفادت أكثر من ثلث النساء اللواتي شملتهنّ دراسة المعهد الديمقراطي الوطني (35.9%) أنهنّ واجهن شكلاً من أشكال العنف الاقتصادي أثناء أداء وظائفهنّ الحزبية، على نحو فاق معدلات العنف الجسدي والجنسي المبلّغ عنها.[19]

في عام 2020، تم إحباط مؤامرة خطط لها مجموعة من المتطرفين لاختطاف محافظ ولاية مشيغان الأمريكية، غريتشن ويتمر. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

هناك فئة خامسة، هي **العنف السيميائي**[20]، غير معترف بها على نطاق واسع بعد. يشمل هذا النوع الديناميكيات التي لا يمكن اختصارها بسهولة ضمن أنواع العنف الأربعة الأخرى. من الأمثلة على ذلك استخدام الكلمات والصور للتسبب بالأذى للمرأة وتأديبها وإخضاعها. بخلاف الأشكال الأربعة الأخرى، لا ترمي هذه الأفعال إلى التهجم على امرأة معيّنة بشكل مباشر، بقدر ما تسعى إلى التأثير على الآراء العامة بشأن مشروعية مشاركة النساء في السياسة على نطاق واسع. ولعلّ أوضح مثال على ذلك هو التزايد الملحوظ للمعلومات الكاذبة القائمة على النوع الاجتماعي التي تستغل الخطابات الجنسانية لنشر محتوى شديد الانفعالية بغية إقناع الأشخاص بأنّ المرأة مخادعة، غبية، محبّة للشهوات أو غير أخلاقية، وبالتالي غير مناسبة للحياة العامة. تنطوي هذه الهجمات غالباً على تشويه ذي طابع جنسي للحقائق، كفبركة الصور العارية، وأخذ لقطات من شرائط فيديو جنسية مزعومة، واتّهامات بإقامة علاقات غير شرعية. وقد أصبحت أكثر فأكثر، تكتيكاً سياسياً مفضلًا بين القوى الاستبدادية وغير الليبرالية حول العالم.[21]

كما هو مبيّن من خلال هذه الأمثلة، يتجلى العنف ضد المرأة في السياسة في المساحات العامة والخاصة، في ظل تحدي أحداث العنف وآثاره للحدود الفاصلة بين الحياة المهنية والخاصة في أغلب الأحيان. ولا يقتصر مرتكبو العنف على الخصوم السياسيين الذين يشكّلون محور التركيز التقليدي للأبحاث التي تتناول العنف السياسي، بل يمكن أن يشملوا أيضاً أسرة المرأة وأصدقاءها، وأعضاء من حزبها، ومجتمعها المحلي، والقادة الدينيين، ووسائل الإعلام، وقوى أمن الدولة، والشرطة، وغيرهم. على مدى السنوات الخمس الماضية، وسّعت التطورات في التكنولوجيا الرقمية أنواع مرتكبي العنف، فباتوا يشملون جهات غير معروفة الاسم تعمل من تلقاء نفسها أو لحساب عصابات إلكترونية كبيرة- بعضها عابر للحدود الوطنية- بهدف تخويف النساء الناشطات في الحلقات العامة وإذلالهنّ. ونظراً إلى الحرية التي يتمتع بها المرء على الإنترنت، وإمكانية التستر على هويته، يمكن لأعمال العنف هذه أن تكون، بكل سهولة، عابرة للحدود الوطنية، وأن يكون لها آثار قوية ومستدامة يصعب التحكّم بها أو عكسها.

العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان كما هو الحال مع غيرها من أشكال العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك فأن هذا العنف يؤثر على مفهوم الديمقراطية ككل. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني، هندوراس)

لمَ يطرح هذا العنف إشكاليةً؟

إنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة

يعرّف "إعلان الأمم المتحدة الدولي لعام 1993 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة" العنف المرتكب ضد المرأة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يُرجّح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".[22] أما التوصية العامة رقم 19 الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1992)، فتصف العنف ضد المرأة على أنه "شكل من أشكال التمييز يكبح قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها على أساس المساواة مع الرجل"، مما قد يساعد على إبقاء "المرأة في أدوار تابعة، ويساعد على انخفاض مستوى اشتراكها السياسي."[23] في 2017، اعترفت سيداو، في توصيتها العامة رقم 35، أنّ "الممارسات المؤذية والجرائم بحقّ النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، أو السياسيات، أو الناشطات، أو الصحافيات هي... أشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة". كما شدّدت بأنّ "العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة يحدث في كافة مساحات وحلقات التفاعل الإنساني، أكانت عامة أو خاصة، بما فيها.... السياسة".[24]

إنّ إدراج العنف ضد المرأة ضمن إطار التمييز يسلّط الضوء على الطرق التي يمكن من خلالها للأدوار الجنسانية التقليدية، المتجذرة في المعايير الاجتماعية والثقافية والدينية، أن تعزّز وتبرّر الأشكال المختلفة للعنف الذي تختبره النساء حول العالم. منذ التسعينيات، استجابت الدول للتحولات العالمية في وجهات النظر من خلال اعتماد قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة، وإجراء إصلاحات قانونية كتطبيق الكوتا النسائية لزيادة عدد النساء في مناصب القيادة السياسية. لكنّ تزايد القوى الاستبدادية في مختلف أنحاء العالم يهدّد هذا التقدّم، ويعزّز المعايير الاجتماعية الرجعية- بما في ذلك العودة إلى الأدوار الجنسانية التقليدية- باسم الأجندات السياسية القومية وغير الليبرالية الأخرى، مما يشكّل أرضاً خصبة للعنف ضد المرأة في السياسة.

على مدى السنوات الخمس الماضية، تمّ دمج قضية العنف ضد المرأة في السياسة ضمن الأطر العالمية ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبعد إطلاق حملة #ليس الثمن، أعلنت مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة عن نيّتها معالجة هذا الموضوع. عام 2018، أرسلت تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترف، بشكل صريح، بالعنف ضد المرأة كشكل من أشكال "العنف القائم على النوع الاجتماعي".[25] بعد شهرين، ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 73/148 المتعلق بالتحرش الجنسي الذي استشهد، تحديداً، بمفهوم العنف ضد المرأة في السياسة. وقد أعرب القرار عن بالغ القلق بشأن "جميع أعمال العنف، ومن بينها التحرش الجنسي، التي تُرتكب ضد النساء والفتيات المشاركات في الحياة السياسية والعامة، بمن فيهنّ النساء في مواقع قيادية والصحفيات وغيرهنّ من العاملات في وسائل الإعلام والمدافعات عن حقوق الإنسان."[26] توضّح البيانات الجديدة المتأتية من مختلف أنحاء العالم الأثر الذي يخلّفه العنف ضدّ المرأة في السياسة على المساواة بين الجنسين. في هذا الإطار، خلصت "جمعية نساء بوليفيا المنتخبات محلياً"، لدى مراجعة ملفات قضايا رُفعت على مدى عشر سنوات، إلى أنّ ثلث الشكاوى تعلّق باستقالات قسرية، وبموجبها تعرّضت النساء أعضاء المجالس المحلية إلى ضغوطات لترك مقاعدهنّ لصالح بديل رجل. فضلاً عن ذلك، قلةٌ من النساء تجرأن على الترشّح لولاية ثانية، وقد اعتقدنَ أنّ شغل منصب سياسي لا يستحق العنف الجسدي والنفسي الذي تعرّضن له.[27] كذلك، دفع العنف الإلكتروني نساء ناشطات سياسياً إلى التوقف عن نشاطهنّ أو تخفيفه على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بشكل مؤقت أو دائم، في كلّ من كولومبيا، وأندونيسيا، وكينيا.[28]

يمكن أن يخلّف العنف ضدّ المرأة في السياسة آثاراً طويلة المدى على مسألة المساواة بين الجنسين أيضاً، وذلك من حيث لجمه لطموحات النساء الشابات في المجال السياسي. ففي المملكة المتحدة، أفادت جميع المشاركات في برنامج للنساء الطامحات إلى القيادة تقريباً (98% منهنّ) أنهنّ لاحظن سياسيات يتعرّضن لاستغلال متحيّز جنسانياً على الشبكة الإلكترونية. وأضافت 75% منهنّ أنّ هذا الأمر شكّل مصدر قلق أثّر على قرارهنّ بعدم أداء دور في الحياة العامة.[29] أما المقابلات التي أجريت في كندا مع شابات تضررنَ من العنف الجنسي في سياق عملهن السياسي، فقد خلصت إلى أنّ نسبةً كبيرةً منهنّ (80%) قد تركن عالم السياسة تماماً (52%) أو خفّفن مشاركتهن في السياسة بشكل ملحوظ (28%) نتيجةً لذلك.[30]

ينتهك حقوق الإنسان

يؤكّد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) أنّ لكلّ فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه. ويصف إعلان فيينا، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، "حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كجزء لا يتجزأ وغير قابل للتصرف أو التجزئة من حقوق الإنسان العالمية." كما يدعو إلى "القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة"، مجادلاً أنّ العنف القائم على العنف الاجتماعي يشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان.[31] من جهتها، تؤكّد اتفاقية سيداو في توصيتها العامة رقم 35 (2017) أنّ حق المرأة في حياة خالية من العنف القائم على النوع الاجتماعي هو حقّ "غير قابل للتجزئة ومترابط" ببقية حقوق الإنسان بما في ذلك الحقّ في الحياة، والصحة، والحرية، والأمن الشخصي؛ والحق في عدم التعرّض للتعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق في حرية التعبير، والحركة، والمشاركة، والتجمّع، وتكوين الجمعيات.[32]

اتخاذ إجراءات لتعزيز الديمقراطية الشاملة مما يعني أن النساء يمكنهنّ المشاركة في كل مستوى وجانب من جوانب الحياة السياسية، مثل هذا الضابط في انتخابات نيجيريا للعام 2015. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني).

فضلاً عن ذلك، يؤكّد إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (1998) أن للجميع الحقّ "في المشاركة في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية." كما ينصّ على التمتع بالحماية "من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو من أي ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروع لـ[هذه] الحقوق."[33] كما لحظ أول تقرير لممثل الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عام 2002 أنّ النساء المدافعات "يواجهن أخطاراً خاصة بجنسهن، وهي أكثر من التي يواجهها الرجال"، كونهنّ "يمكن أن يتحدّين القواعد الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية المتعلقة بالأنوثة ودور المرأة في بلد أو مجتمع بعينه." كما لحظ أيضاً أنّ "العدوانية والتحرش والأساليب القمعية" التي تواجهها المدافعات بأنفسهنّ قد تأخذ شكلاً محدّداً بنوع الجنس يتراوح بين "الإساءة الكلامية الموجّهة حصراً للنساء بسبب جنسهنّ، والتحرش الجنسي والاغتصاب".[34]

تشكّل انتهاكات حقوق الإنسان اعتداءً على إحساس الشخص المستهدف بكرامته الشخصية. في هذا الإطار، تعرّضت فلورا تيرا، إحدى المرشّحات لمقعد نيابي في كينيا، للضرب على يد مجموعة من الرجال مما أدى إلى قضائها فترة طويلة في المستشفى. وقد كتبت في سيرتها الذاتية أنّ مهاجميها "كانوا يريدون إذلالي، وتجريدي من كرامتي كاملة، وعدم ترك أي شيء مني إلا القشرة الخارجية."[35] بالإضافة إلى ذلك، تهدّد الإساءة حس الأمن الذي يتمتع به الأشخاص، مما يلقي عليهم بإجهاد ذهني إضافي ويتطلب منهم اعتماد إجراءات وقائية واسعة في حياتهم اليومية، بما في ذلك في البيت. قد يزيد هذا الأمر من الآراء السلبية السائدة بين النساء حيال التكاليف المترتبة على النشاط السياسي، محبطاً بدوره سعيهنّ إلى العدالة الاجتماعية. في هذا الإطار، أشارت دراسة حول انعدام الأمن كحاجز حال دون مشاركة المرأة في التظاهرات في مصر وليبيا واليمن أنّ "النساء الشابات الطموحات مضطرات إلى التخلي عن فرص تطوّرهن التي يمكن أن تجعل منهنّ ناشطات سياسيات وأهليات فاعلات في المستقبل."[36]

يقوّض الديمقراطية

يوجز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) عدداً من الحقوق المدنية والسياسية، بما فيها الحقّ في تقرير المصير، والحرية الفردية، والمشاركة السياسية، وعدم التمييز، والمساواة أمام القانون. كما تكفل اتفاقية سيداو للمرأة بوجه خاص، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت والترشّح للانتخابات، وشغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة في الجمعيات التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية لبلدها. لكنّ العنف ضد المرأة في السياسة يقوّض ممارسة هذه الحقوق، ويمنع المرأة من المشاركة في السياسة بحرية ودونما خوف، كما يقيّد إمكانية اختيار الناخبين للأشخاص المتوفرين لتمثيلهم. بالإضافة إلى ذلك، يحرم هذا النوع من العنف المجتمع من منافع دمج المرأة في المداولات السياسية، ومنها ضمان قدرة أكبر على تلبية احتياجات المواطنين، وتوطيد التعاون بين الأشخاص من مختلف الانتماءات الحزبية والإثنية، وتحقيق قدر أكبر من السلام المستدام.

يمكن أن يؤثّر العنف ضد المرأة في السياسة على الديمقراطية على المدى القصير والمتوسط والطويل. فالتعامل مع الإساءة والتحرش بصورة يومية يمكن أن يثقل كاهل المرأة بهموم إضافية، ويستنزف وقتها واهتمامها بعيداً عن أولوياتها السياسية. ففي دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي لموظفي السلك السياسي في أوروبا، أفادت 59.7% من النساء اللواتي تعرّضن للعنف أنّهن تعرضن لصدمة عنيفة نتيجة هذه التجربة. كما أكّدت أكثر من النصف (52.9%) أنّها أثرت على قدرتهن على العمل بشكل طبيعي.[37] فضلًا عن ذلك، يمكن أن يؤثّر العنف على مدى استعداد المرأة للتحدث عن آرائها السياسية حاضراً ومستقبلاً. في الواقع، بعد مقتل النائبة البريطانية جو كوكس في 2016، علّقت زميلتها جيس فيليبس قائلةً: "لقد ولّد موت جو فيّ انفعالات كثيرة جداً... أنا خائفة من أن أمسي هدفاً للقتل بسبب ما قد أقوله أو أفعله... بالنسبة إلى جو، كلّفتها معتقداتها وإقدامها على التعبير عنها حياتها."[38] هذه الديناميكيات تهدّد أيضاً النضال الأوسع من أجل العدالة الاجتماعية خاصةً وأنّ النساء المدافعات عن حقوق

الإنسان، بحسب شبكة أميركا اللاتينية لحقوق الإنسان
"IM-Defensoras ", هنّ غالباً،
من يبحثن عن الضحايا المفقودين، ويحشدن طاقاتهنّ للدفاع عن الأراضي والموارد الطبيعية للسكان الأصليين والنساء العاملات في معامل السخرة.[39]

اشتدّت هذه التهديدات في وجه الديمقراطية على مدى السنوات الخمس الماضية. فقد ترافق صعود الاستبدادية والارتداد عن الديمقراطية مع انبعاث القيم والسلوكيات الأبوية في الحلقات العامة. وفي دول مثل البرازيل وهنغاريا والفيليبين والولايات المتحدة، ترافق انتخاب القادة الكارهين، بشكل علني، للنساء والمثليين والعابرين جنسياً مع تراجع ملحوظ في الخطاب الديمقراطي وانتشار خطاب عام حول قضايا النوع الاجتماعي والجنسانية المرتكزة على ازدواجية السلطة الذكورية والتبعية الأنثوية في الحياة الأسرية. فضلاً عن ذلك، قوبل التحدي الذي قادته النساء إلى حدّ كبير ضد الاستبدادية الأبوية بأساليب قمعية عنيفة من جهات تابعة للدولة في بيلاروسيا. أما في بولندا، حيث كانت الحكومة قد استهدفت مجموعات مدافعة عن حقوق المرأة بأشكال مختلفة من التخويف الاقتصادي، مثل مداهمات الشرطة، والطرد من مكاتب العمل، وإيقاف التمويل بشكل مفاجئ[40]، فقد شكّل وباء كوفيد19- عذراً ملائماً لفرض المزيد من القيود على التجمعات العامة، ومنها التظاهرات المناهضة للسياسات الجديدة التي قوّضت حقوق المرأة الإنجابية. من هذا المنطلق، يُعتبر العنف ضد المرأة في السياسة مكوّناً أساسياً يساهم في انهيار المؤسسات الديمقراطية وإعادة ترسيخ الخصائص الذكورية الأبوية.

يجب أن تكون النساء قادرات على التحدث والتعبير عن ارأهنّ وانفسهنّ دون خوف من العنف أو التهديد بالانتقام مثل هذه المرأة في باكستان. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

كيف يمكننا إيقافه؟

نداء العمل

يشكّل العنف ضد المرأة في السياسة مشكلةً جسيمةً تؤثّر على تطوّر المجتمعات القوية والشمولية والديمقراطية، فضلاً عن التقدم العالمي نحو المساواة بين الجنسين. فوفق ما توضّحه أهداف التنمية المستدامة لعام 2015، تُعتبر هذه النتائج مترابطةً بشكل جوهري، وتتطلب منا التحرك لضمان حصول النساء والفتيات على فرص وحقوق كاملة ومتساوية، بما في ذلك حقّهن بالمشاركة بشكل هادف في كافة جوانب الحياة السياسية، دونما خوف أو تهديد بالتعرض للعنف.

لعلّ إحدى الخطوات الأولى المهمّة هي الإعلان أنّ العنف ينبغي ألا يكون "ثمن مزاولة السياسة" بالنسبة إلى النساء الساعيات إلى المشاركة في أي جانب من جوانب العملية السياسية- كقائدات مدنيات، وناشطات، وناخبات، وأعضاء في الأحزاب السياسية، ومرشّحات، وممثّلات منتخَبات، ومسؤولات معيّنات، ومشرفات على إدارة الانتخابات. عوضاً عن ذلك، يتسبّب العنف بأن تدفع السياسة نفسها ثمن خسارة منافع الحوكمة الديمقراطية المستدامة والمستجيبة التي يمكن للمساحة السياسية الدامجة أن تحقّقها. من هنا، من بالغ الأهمية فضح كافة أشكال العنف ضد المرأة في السياسة لضمان صون حقوقها بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة بشكل كامل ومتساو وآمن، وبالتالي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

عام 2016، عرض نداء العمل الخاص بحملة #ليس الثمن استراتيجيات محتملة لمعالجة العنف ضد المرأة في السياسة ومنعه. فركّز هذا النداء على مجموعة واسعة من صانعات التغيير المحتملات، على المستويات العالمية والشعبية، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات التي يمكن اتّخاذها للتوعية بشأن العنف ضد المرأة في السياسة، من خلال صياغة قواعد ومعايير لمكافحة هذا السلوك. أما الهدف من ذلك، فهو تنظيم عمليات على المستوى المؤسساتي والوطني لتسجيل شكاوى العنف ضد المرأة في السياسة ومعالجتها، وتوفير خدمات لمساعدة النساء ضحايا العنف ضد المرأة في السياسة، ومعاقبة مرتكبي هذا العنف.

كان الكثير من هذه الاستراتيجيات نظرياً في تلك الآونة، خاصةً وأنّ قضية العنف ضد المرأة في السياسة لم تكن قد دخلت بعد حيّز النقاش العالمي في العديد من أنحاء العالم. في هذا الإطار، يسلّط نداء العمل المجدّد الضوء على أفضل الممارسات الناشئة، وأين يمكن تطبيق إجراءات إضافية، وكيف، ومن قبل من.

تفترض المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة في هذه القائمة أنه بمقدور الجميع، بغض النظر عن دورهم السياسي المحدد، أن يفعلوا شيئاً لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. في مطلق الأحوال، من الأرجح أن تخلّف الإجراءات الفردية تأثيراً أقل من الحملات التي تحشد وتنسّق جهود جهات فاعلة متواجدة في مناطق مختلفة، مستفيدةً من نقاط قوتهم وقدراتهم المتنوّعة لإحداث التغيير. من هذا المنطلق، لا تنصّ المهمة المطلوبة على تبادل الممارسات الحالية أو تطوير استراتيجيات جديدة فحسب، بل على التعمّق في نسج شراكات جديدة وتعزيزها بغية معالجة العنف ضد المرأة في السياسة بكافة أشكاله. بطبيعة الحال، يشمل هذا الأمر إشراك الرجل كعامل تغيير إلى جانب المرأة[41]، وصياغة استراتيجيات مفصّلة بحسب البيئة، أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية.

فرص
التحرّك

فرص التحرّك

العنف ضد المرأة في السياسة هو قضية متعددة الأوجه، تشمل أفعالاً مختلفة ومجموعة واسعة من الفاعلين المحتملين. ومع أنّ كل إجراء مضاد لهذا العنف مهمّ، مهما كان بسيطاً، إلا أنّ معالجة هذه المشكلة بشكل فعال يتطلب من جميع الجهات الفاعلة المعنية، على مختلف المستويات، أن تتّخذ الإجراءات اللازمة للتنديد بالعنف المرتكب ضد المرأة في السياسة، ودعم النساء اللواتي تعرّضن له، والتعامل مع الفاعلين ومعاقبتهم. من هذا المنطلق، تمّ تنظيم فرص التحرك التالية بحيث تكون مرجعاً سريعاً للمعنيين، وهي تتناول، ضمن أقسام، الأدوات الأكثر فائدةً أو أهميةً بالنسبة إلى أعضاء مؤسسات معيّنة أو قطاعات محدّدة من المجتمع. يمكن أن تكون هذه الإجراءات مفيدةً سواء أتمّ تنفيذها منفردةً، أو بالتزامن مع أدوات أخرى، أو تعديلها لتناسب أوضاعاً سياسية أو مؤسسات أو بيئات معيّنة. ويبقى التأثير الأكبر، على الأرجح، للتعمّق في طرق جديدة للتعاون عبر مختلف هذه المستويات، بغية ضمان قدرة النساء على المشاركة بشكل كامل ومتساو وآمن في العمل السياسي.

هناك ثلاث استراتيجيات يمكن للجهات الفاعلة على مختلف المستويات اتّباعها. الأولى **نشر التوعية**، وهي خطوة أساسية بالنسبة إلى سائر الجهود الأخرى كونها ترسي الأساس اللازم للاعتراف بالمشكلة والتمهيد للحل المناسب. يفترض هذا الأمر استخدام مفهوم "العنف ضد المرأة في السياسة"- أو غيره من المصطلحات ذات الصلة مثل التحرش السياسي والعنف ضد المرأة، والعنف الانتخابي القائم على النوع الاجتماعي والإساءة والتخويف- لوصف الأفعال التي توظّف العنف الجسدي، والنفسي، والجنسي، والاقتصادي، والسيميائي بغية استبعاد النساء وتهميشهنّ كجهات سياسية فاعلة. كما يجدر بالمعنيين على المستويات العالمية والوطنية والمحلية التشديد على أنّ العنف ينبغي ألا يكون "الثمن المطلوب لمزاولة العمل السياسي". فضلاً عن ذلك، يُعتبر العنف ضد المرأة في السياسة مشكلةً عالميةً، لا تقتصر على منطقة واحدة من العالم فقط. ومع أنّ هذه الأفعال قد تتّخذ أشكالاً مختلفة، نظراً إلى التفاوتات في البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنها تتشارك المقاصد نفسها، أي تقييد مشاركة المرأة في السياسة والتحكم بها.

تقوم الاستراتيجية الثانية على **جمع البيانات**، مما يمكن أن يساعد في إثبات وجود المشكلة، وتحديد الفاعلين، وقياس مدى التقدم والتراجع في حل المشكلة مع الوقت. فلا يخفى على أحد أنّ انعدام البيانات المتوفرة حول العنف ضد المرأة في السياسة يساهم في إنكار وجود هذه المشكلة، وتجاهل تأثيرها المزعج على النساء والسياسة والمجتمع. في هذا الإطار، اعتمدت الجهات الفاعلة على مختلف المستويات، خلال السنوات الخمس الماضية، أربع مقاربات أساسية هي: إعادة فحص مجموعات البيانات المتوفرة حول العنف السياسي والانتخابي من منظور جنساني، إجراء دراسات استقصائية أصلية بناءً على الأعمال التي تناولت العنف ضد المرأة، جمع وتنظيم شهادات من نساء أفراد، وجمع بيانات مواقع التواصل الاجتماعي باستخدام التقنيات المشفرة يدوياً والمؤتمتة.

أما الاستراتيجية الثالثة، فتشتمل على **التشبيك والتدريب**. قد يفترض هذا الأمر إيجاد فرص رسمية وغير رسمية للنساء السياسيات ومجموعات المجتمع المدني للتواصل بشأن قضية العنف ضد المرأة في السياسة، مثلاً، من خلال لقاءات شخصية أو عبر المنصات الافتراضية. لكن نظراً إلى الطبيعة الحساسة لهذا الموضوع، ينبغي أن يتّخذ المنظّمون العناية الواجبة للتأكد من حماية النساء المشاركات من أي رد فعل عنيف أو انتهاك للخصوصية، مع تأمين الدعم النفسي والخدمات الأخرى لمن يحتجن إلى ذلك. كما يجدر بالبرامج التدريبية أن تساعد المرأة على تعلّم طرق التعامل مع أعمال العنف، والتخفيف منها، بما في ذلك نصائح حول كيفية تخفيف تعرضها للهجمات الشخصية والإلكترونية والتعامل معها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من استهداف الرجال من خلال فرص التدريب المناسبة، للتعمق في الأدوار التي يمكن أن يؤدوها للحدّ من العنف أو الاستجابة له، بما في ذلك فهم ما يتمتعون به من سلطة وامتيازات غير متناسبة في المساحات السياسية.

المؤسسات العالمية

يمكن للمنظمات الحكومية الدولية، والجمعيات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تساهم في الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال وضع معايير دولية جديدة، والاستفادة من تأثيرها العالمي لنشر التوعية وتوفير المساعدة التقنية في هذا المجال عبر مختلف مناطق العالم. على مدى السنوات الخمس الماضية، أقدم عدد متزايد من المؤسسات العالمية على معالجة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال التحدّث عن هذه المشكلة بإسهاب، والدعوة إلى اعتماد معايير سلوكية جديدة، وتتبّع ورصد مدى وقوع حالاته. مع ذلك، ما زال المجال واسعاً أمام مشاركة المزيد من الجهات الفاعلة العالمية في هذه القضية، ودمج شواغلها ،المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة في الأطر المعيارية، والإجراءات التشغيلية والبرامج العالمية الحالية منها والجديدة.

إجراءات خاصة بالمؤسسات العالمية:

- دمج العنف ضد المرأة في السياسة في الصكوك الدولية الحالية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والسلم والنزاعات، وحقوق المرأة، وغير ذلك. فقد ظهر هذا الموضوع في تقارير عدة صاغها مقرّرا الأمم المتحدة الخاصان المعنيان بمسألة العنف ضد المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما تمّ التعمق فيه بموجب عدة آليات تنصّ عليها اتفاقية سيداو. بين 2015 ومنتصف 2019، أثارت لجنة سيداو قضية العنف ضد المرأة في السياسة في ملاحظاتها الختامية لخمسة تقارير قطرية خاصة بدول: بوليفيا، الهندوراس، كوستاريكا، إيطاليا والمكسيك. فضلاً عن ذلك، أوصت اتفاقية سيداو، في توصيتها العامة رقم 30 (2013) المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع باعتماد "سياسة عدم التسامح مطلقاً" إزاء "العنف المحدّد الهدف الذي تمارسه الدول والجماعات من غير الدول ضد النساء اللاتي يخضن حملة لتقلد منصب عام أو النساء اللاتي يمارسن حقهن فيالتصويت."[42]
- وضع معايير جديدة للسلوك المقبول في المساحات السياسية. ففي 2018، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 73/148 الذي يشجع السلطات التشريعية الوطنية والأحزاب السياسية على "اعتماد مدونات قواعد سلوك وآليات إبلاغ، أو تنقيح القائم منها، تنصّ على عدم التسامح...إطلاقاً مع التحرش الجنسي والتخويف وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة."[43] في العالم التالي، نشر الاتحاد البرلماني الدولي مجموعةً من التوجيهات التي قدّمت النصح والمشورة، فضلاً عن معلومات عملية حول كيفية تحويل البرلمانات إلى بيئة مراعية للمنظور الجنساني وخالية من التحيّز ضد المرأة والاستغلال.[44] بالإضافة إلى ذلك، تساعد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (2019)، رغم عدم معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة في السياسة بشكل صريح، في تبديد أوجه الغموض والخصوصيات المتعلقة بالسياسة كمكان للعمل- لا سيما على صعيد تحديد من يكون "العامل" والاعتبار أنّ "عالم العمل" يشمل كل من المساحات العامة والخاصة- خاصةً تلك التي شكّلت تحديات أمام تحديد كيفية التعاطي مع قضايا التحرش الجنسي والإلكتروني في المساحات السياسية.[45]

- تطوير معايير جديدة لمراقبة الانتخابات. عام 2019، اعتمدت لجنة تنظيم اجتماعات إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، مجموعةً من التوجيهات التي صاغها فريقٌ أشرف على تنسيقه المعهد الديمقراطي الوطني[46]. فدعت فيها إلى دمج الاعتبارات الجنسانية في كافة جوانب البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات. أوجز هذا الإطار الطرق العديدة التي يمكن عبرها للمرأة المشاركة في الانتخابات، بما في ذلك كمراقبة مدنية للانتخابات وممثّلة للقطاع الإعلامي وموظفة انتخابات، مشدّداً على ضرورة أن تتمكّن النساء من العمل في كافة هذه الوظائف "دونما خوف من العنف أو تهديد بارتكابه".[47] فضلًا عن ذلك، طوّر المعهد الديمقراطي الوطني، على المستوى الشعبي، منهجية مراعية للمنظور الجنساني لتنظيم المراقبة المدنية للانتخابات، بعنوان "*أصوات بلا عنف*"، لمراقبة أحداث العنف المرتكبة ضد المرأة كناخبة، ومرشّحة، ومشرفة على إدارة الانتخابات، ومسؤولة في القطاع العام، قبل الانتخابات وخلالها وما بعدها.[48]
- جمع ونشر بيانات حول العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2016، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي دراسة استقصائية مع 55 نائبة برلمانية من 39 دولة عبر مناطق العالم الخمس. شملت الدراسة أسئلة عن تجاربهنّ مع العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي.[49] وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني عدداً من المحاولات التجريبية لجمع البيانات، منها مبادرة "أصوات بلا عنف" التي ركّزت على العنف ضد المرأة في الانتخابات[50]، و"*لا طرف في العنف*" التي حلّلت العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية[51]، و"التغريدات التي تفتر الهمة" التي قاست العنف الممارس ضد المرأة في السياسة على شبكة الإنترنت[52]. تمّ نشر البيانات المتأتية عن حملة "أصوات بلا عنف"، بالإضافة إلى التقارير التي توجز مختلف النتائج، على الإنترنت، فضلاً عن الرسوم والجداول البيانية التي تسهّل الاستخدام المباشر لهذه البيانات.[53]
- وضع أدلة إلى تنفيذ البرامج الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في كتيّب صادر عنهما في 2013 بعنوان "العمليات الانتخابية الشاملة للجميع"، عن قلقهما بشأن العنف الممارس ضد المرأة في الانتخابات. وبفضل عملهما ذي الطابع العالمي حول هذه القضية، أبصر دليل كامل متكامل إلى هذا البرنامج النور في 2017 بعنوان "منع العنف ضدّ المرأة في الانتخابات".[54] بعد إطلاق حملة #ليس الثمن عام 2016، طوّر المعهد الديمقراطي الوطني دليل البرنامج الخاص به، والموجه بشكل خاص إلى أهل الاختصاص في مجال الديمقراطية، كونهم يشكّلون مجموعة مخوّلة تماماً لوضع وتنفيذ برامج هادفة إلى القضاء على العنف ضد النساء الناشطات سياسياً.[55]

- الدعوة إلى عقد لقاءات عالمية مخصصة حول موضوع العنف ضد المرأة في السياسة وإدراج هذه القضية على جدول أعمال الاجتماعات الدولية التي تعالج مواضيع مثل مشاركة المواطنين، والانتخابات، وهشاشة وضع الحوكمة في الدول، و/أو العنف ضد المرأة. عام 2017، نظّم مركز كارتر ورشة عمل تجمع بين مراقبين انتخابيين وخبراء في النوع الاجتماعي للتعمق في سبل قياس العنف ضد المرأة في الانتخابات. وفي 2018، استضافت مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، بالشراكة مع الأحزاب السياسية البريطانية، قمةً دوليةً لمعالجة العنف ضد المرأة في السياسة، مع أكثر من 50 متكلّماً من حوالى 20 دولة. في 2021، شملت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة قضية العنف ضد المرأة في السياسة ضمن أولوياتها- أي "مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الحياة العامة وعمليات صنع القرار، والقضاء على العنف لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كافة النساء والفتيات"- فضلاً عن النتائج المتفق عليها للجنة.[56]
- تشجيع المؤسسات العالمية على دمج محور العنف ضد المرأة في السياسة ضمن عملها، خاصةً عندما تكون متخصصةً في المسائل المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ونزاهة الانتخابات. في هذا الإطار، تتلقى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، التي تأسّست عام 1976، الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يتعرّض لها النواب، كما تحقق فيها- من خطف وقتل إلى احتجاز غير قانوني واستبعاد من المناصب السياسية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اتّخذت اللجنة خطوات جديدة لتعميم المنظور الاجتماعي في المواصفات الشخصية للضحايا وكذلك في طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها.[57]

نشر التوعية من خلال البيانات: تحرّكات المقرّرين الخاصين للأمم المتحدة

عيّن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدداً من الخبراء المستقلين في مجال حقوق الإنسان، مسنداً إليهم مهام رفع التقارير حول حقوق الإنسان وتقديم الاستشارات بشأنها من زوايا مختلفة. وقد ساهم اثنان من هؤلاء الخبراء، هما المقرران الخاصان للمدافعين عن حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة، في الترويج لخطورة مسألة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال إعداد التقارير المرتكزة على الأدلة، مما ساهم في إحراز تقدّم معياري حول هذه القضية وسرّع من اتّخاذ الإجراءات الملموسة لمعالجتها.

ضمّ التقرير الأول للممثل الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في 2002 فصلاً عن المرأة، أشير فيه إلى أنّ المدافعات النساء يواجهن أخطاراً خاصة بجنسهن، وهي أكثر من التي يواجهها الرجال. عام 2010، خصّص المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان تقريراً كاملاً للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان، لا سيما اللواتي يعملن في مجال حقوق المرأة. وفي عام 2019، صدر تقرير ثانٍ حول هذا الموضوع، فسلّط الضوء على التغييرات الأخيرة التي طرأت على البيئة السياسية العالمية، والتي أدّت إلى ممانعة أكبر لعمل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

تناول تقريران أرسلهما المقرّر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة عام 2018 مسألة العنف ضد المرأة في السياسة. فركّز الأول على العنف الممارس ضد النساء والفتيات على الإنترنت، مشيراً إلى أنّ النساء اللواتي تقلّدن أدواراً سياسية تعرّضن "لاستهداف مباشر، وتهديد، وتحرّش، لا بل للقتل بسبب عملهنّ"، بما في ذلك من خلال الهجمات الإلكترونية الكارهة للنساء والتي تتّخذ طابعاً جنسياً في أغلب الأحيان. أما التقرير الثاني، فقد كان أكثر تعمّقاً في معالجة مسألة العنف ضد المرأة في السياسة، مقدّماً لمحةً عامةً عن القضية، ومختلف الجهات الفاعلة العاملة عليها، والتوصيات لمنعه ومكافحته بصفته شكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المؤسسات الإقليمية

يمكن للمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية استكمال جهود المنظمات العالمية، أو إتمامها، أو توسيع نطاقها من خلال لفت النظر إلى قضية العنف ضد المرأة في السياسة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الآليات الإقليمية لتبادل الحلول والتجارب الإقليمية وتضخيم أثرها. على مدى السنوات الخمس الماضية، حقّقت بعض المناطق تقدّماً أكثر من الأخرى على صعيد تطوير هذه النقاشات، مع الإشارة إلى أنّ العلاقات الإقليمية في أميركا اللاتينية أدّت دوراً بالغ الأهمية على وجه خاص في تضخيم أثر هذه القضية في الحلقات الوطنية والمحلية. مع ذلك، ما زال المجال مفتوحاً أمام انضمام المزيد من الجهات الفاعلة ومناطق أخرى للتعاون عن كثب مع بعضها، بغية منع العنف ضد المرأة في السياسة ومعالجته ومعاقبته، وذلك عبر الارتكاز على التاريخ المشترك وأوجه الشبه الاجتماعية والثقافية المهمة.

إجراءات خاصة بالمؤسسات العالمية:

- الاستفادة من المنتديات الإقليمية كمكان لنشر التوعية بشأن العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2007، أصدر المنتدى الإقليمي العاشر المعني بالمرأة الذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "توافق آراء كيتو". فاعتُبر أول نداء دولي من أجل "اعتماد إجراءات تشريعية وإصلاحات مؤسساتية بغية منع ومعاقبة والقضاء على التحرّش السياسي والإداري للنساء الطامحات إلى شغل مناصب منتخَبة ومعيّنة في مجال صنع القرار."[58] ولمكافحة التحيّز الجنساني والتحرّش والعنف ضد النساء في البرلمانات، أطلقت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عام 2018 مبادرة #ليس في برلماني، خلال لقاء تعهد فيه البرلمانيون من الدول الأعضاء لمجلس أوروبا باتّخاذ الإجراءات اللازمة في برلماناتهم الوطنية من أجل القضاء على مثل هذه السلوكيات.
- حشد قدرات الهيئات الإقليمية من أجل تحديد قواعد ومعايير جديدة حول العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2019، اعتمد مجلس أوروبا التوصية رقم 1 بشأن منع ومكافحة التحيّز الجنساني في مجالات مختلفة، بما فيها الحياة العامة. فلحظت التوصية أنّ النساء شاغلات مناصب ذات سلطة غالباً ما يكنّ مستهدفات، حيث تواجه النساء السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال، فيضاً كبيراً من الإساءات ذات الطابع الجنسي والجنساني على الإنترنت. دعت التوصية إلى اتّخاذ سلسلة من الإجراءات الملموسة، كإقرار تشريع يدين التحيّز الجنساني ويجرّم خطاب الكراهية، وتشجيع نشر الصور الإيجابية للمرأة كمشاركة ناشطة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعزيز الإجراءات التأديبية الداخلية لمعالجة التحيّز الجنساني في القطاع العام وفي كافة هيئات صنع القرار والهيئات السياسية، مثلاً من خلال تعليق المسؤوليات أو فرض عقوبات مالية.[59]

- دمج العنف ضد المرأة في السياسة ضمن الاتفاقيات والإعلانات الإقليمية المتعلقة ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والسلم والنزاعات، وحقوق المرأة. عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في اتفاقية البلدان الأميركية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، الصادرة عام 1994، إعلاناً بشأن التحرش السياسي والعنف ضد المرأة (راجع مربّع النص).

الاستفادة من الاتفاقيات القائمة: الإجراء الذي اتّخذته منظمة البلدان الأميركية

اتّخذت عدة مؤسسات إقليمية إجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة وإدانته. ولعلّ إحدى الطرق الأكثر مباشرةً للقيام بذلك هي العمل ضمن الأطر الحالية الداعية إلى التحرك للقضاء على العنف ضد المرأة بشكل أوسع. عام 1994، اعتمدت منظمة البلدان الأميركية الاتفاقية المرجعية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (المعروفة أيضاً باسم اتفاقية بيليم دو بارا). خلال مؤتمر المتابعة عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء للاتفاقية إعلاناً بشأن التحرش السياسي والعنف ضد المرأة، بناءً على سلسلة من الاستشارات الإقليمية التي قامت بها لجنة البلدان الأميركية للمرأة. دعا الإعلان، في معرض تطبيقه لتعريف العنف ضد المرأة المعتمد في الاتفاقية، إلى اعتماد الآليات والإجراءات المناسبة، وجمع البيانات، وتقديم الخدمات للضحايا، وتنظيم حملات نشر التوعية، وصياغة مدوّنات قواعد السلوك الإعلامي.[60]

- صياغة بروتوكولات أو مبادئ توجيهية نموذجية إقليمية تقدّم التوجيه إلى البرلمانات الوطنية و/أو الأحزاب السياسية أثناء معالجتها للمشكلة. عام 2017، نظّمت لجنة البلدان الأميركية للمرأة جلسات استشارية في مختلف أميركا اللاتينية بغية صياغة قانون نموذجي للبلدان الأميركية بشأن منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والمعاقبة عليه والقضاء عليه.[61] أما الهدف من ذلك، فكان تبادل الممارسات السليمة والدروس المستخلصة في منطقة يطرح فيها عدد متزايد من الدول مشاريع قوانين لتجريم العنف ضد المرأة في السياسة والمعاقبة عليه. عام 2019، تلا ذلك بروتوكول نموذجي للأحزاب السياسية، لدعم جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية والتأكّد من التزام الأحزاب بالموجبات المحدّدة في الأطر القانونية الوطنية والدولية المعنية بالعنف ضد المرأة في السياسة.[62]

- جمع ونشر بيانات إقليمية عن العنف ضد المرأة في السياسة. خلال اجتماع لمجموعة النساء البرلمانيات عقدته شبكة برلمانات الأميركيتين عام 2015، وهي شبكة من الهيئات التشريعية الوطنية في أميركا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، صوّر الموظفون شهادات حول العنف ضد المرأة في السياسة في مختلف أنحاء الأميركيتين، ثم نشروها على الموقع الإلكتروني للشبكة كطريقة لمسح حجم المشكلة عبر المنطقة[63]. عام 2018، نسجت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا شراكةً مع الاتحاد البرلماني الدولي لتوسيع إطار الدراسة العالمية التي أجراها الاتحاد عام 2016 فإجراء دراسة أكثر تعمّقاً للمشكلة في أوروبا. بناءً عليه، تمّ إجراء مقابلات سرية مع 123 امرأة من 45 دولة أوروبية، ومنهن أعضاء وموظفات في البرلمانات، قدّمن شهاداتهنّ بشأن تجاربهنّ مع العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي.[64] وفي عام 2020، نفّذت شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة دراسةً استقصائية شملت 370 نائبة عربية حالية وسابقة من 15 دولة عربية، خلصت إلى أنّ 79.6% منهنّ قد تعرّضن لشكل أو لآخر من أشكال العنف.[65]
- إدراج المسألة على جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية التي تعالج مواضيع مثل الانتخابات، الحوكمة، المجتمع المدني أو العنف ضد المرأة. حاولت الشبكات النسائية الإقليمية القيام بذلك من خلال تنظيم ندوات حول العنف ضد المرأة في السياسة في الأيام التي تسبق المؤتمرات الإقليمية، لنشر التوعية بين النساء أملاً في أن تغذّي وجهات النظر هذه المداولات الإقليمية اللاحقة. عام 2016، ركّز اجتماع رابطة برلمانيات الكومنولث التي سبق مؤتمر الرابطة البرلمانية للكومنولث على موضوع العنف السياسي ضد المرأة. وفي عام 2018، نظّمت الجمعية النسائية لحزب الاشتراكيين الأوروبيين مؤتمراً ليوم واحد حول العنف ضد المرأة في السياسة قبل موعد المؤتمر السنوي للحزب.
- عقد لقاءات على المستوى ما دون الإقليمي لأخذ الفوارق الإقليمية في الاعتبار. عام 2016، نظّمت شبكة برلمانات الأميركيتين حدثاً خاصاً في سانت لوسيا للنساء البرلمانيات في منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، حيث نالت هذه النقاشات قدراً أقل من التأييد بالمقارنة مع دول أميركا اللاتينية الناطقة باللغة الإسبانية. بالإضافة إلى حاجز اللغة، تعذّر نقل الدروس المستخلصة من بقية أنحاء المنطقة إلى هذه الدول نظراً إلى تقاليدها السياسية والقانونية المختلفة.

- وضع إجراءات لتسجيل الشكاوى وتقرير العقوبات من خلال الآليات الإقليمية. تمثّل المحاكم الإقليمية- وخاصة محاكم حقوق الإنسان-، رغم أنه لم تتم الاستفادة من هذه الاستراتيجية بعد، فرصةً محتملة لرفع الشكاوى وضمان العدالة للضحايا والناجيات من العنف ضد المرأة في السياسة. تجدر الإشارة إلى أنّ لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان ضمّت مناقشةً موسّعة للعنف ضد النساء الناشطات سياسياً في استعراضها العام الأخير للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات عبر الأميركيتين.[66] في هذا الإطار، يمكن للجنة أداء دور مهم محتمل على الصعيد القانوني وفي مجال تحديد المعايير لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة، لا سيما في ضوء أنشطتها السابقة المتعلقة بصون حقوق المرأة السياسية.

الحكومات

تتحمّل الحكومات الوطنية والمحلية، بصفتها وكيلةً للدولة، مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية للمواطنين كافة. فيمكنها معالجة العنف ضد النساء الناشطات سياسياً من خلال اتّخاذ موقف عام حيال هذه المشكلة، وإعداد الآليات اللازمة لدعم الضحايا ومساءلة الفاعلين. ومع أنّ العديد من الحكومات حول العالم كانت بطيئةً في معالجة مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة، فقد درس عدد متزايد من الدول، على مدى السنوات الخمس الماضية، تشريعات حول هذه المسألة، لا بل إنّ بعض رؤساء الحكومات والوزراء الحاليين والسابقين قد تحدّثوا بشكل صريح عن مشاكل التحيّز الجنساني وكراهية المرأة الموجّهة ضد النساء كجهات سياسية فاعلة. مع ذلك، يمكن للحكومات فعل المزيد لا بل يجدر بها ذلك كي توظّف سلطتها من أجل منع العنف ضد المرأة في السياسة، ومعالجته، والمعاقبة عليه.

الإجراءات الخاصة بالحكومات:

- نشر التوعية حيال العنف ضد المرأة في السياسة كمشكلة بالنسبة إلى الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. بعد ارتفاع ملموس في العنف ضد النساء الناشطات سياسياً خلال انتخابات 2017 العامة في المملكة المتحدة، دعت رئيسة الوزراء تيريزا ماي لجنة معايير الحياة العامة إلى إجراء دراسة حول مدى الإساءة إلى المرشّحين للبرلمان وتخويفهم. فخلص التقرير إلى أنه رغم تضرّر مرشّحين منتمين إلى كافة القناعات السياسية بهذا الأمر، فقد تمّ استهداف المرشّحات النساء، ومن أقليات إثنية، أو المرشّحين المثليين والمثليات والعابرين جنسياً بشكل غير متناسب من حيث حجم الانتقادات اللاذعة، وحدّتها، ومستواها.[67] أدلت ماي بتعليقها العام الأول على التقرير خلال احتفال المملكة المتحدة بمئوية حقّ المرأة في الاقتراع في شباط/فبراير 2018، مستخلصةً أوجه شبه مع النساء اللواتي طالبن بحقّ الاقتراع واللواتي "اضطررن إلى التعامل مع مشاعر العدائية والإساءة الصريحة للفوز بحقهن في التصويت."[68]
- توعية الجهات الحكومية والجمهور الأوسع حيال مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة. ففي 2017، أعدّت المحكمة الانتخابية الاتحادية المكسيكية- ضمن إطار مبادرةٍ أكبر لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة، أشرفت على تنسيقها مجموعة واسعة من المؤسسات الحكومية- دورةً إلكترونيةً مجانيةً، للتدريب على المفهوم والأدوات السياقية لعدة قضايا متعلقة بالنوع الاجتماعي والعنف والسياسة، فضلاً عن توفير معلومات أساسية لتحديدها ومعالجتها في المكسيك. وفي أحد مسارات الدراسة الموجّهة ذاتياً، قدّمت الدورة موادّ تدريبية للمطالعة فضلاً عن سلسلة من الاختبارات للتقييم الذاتي.

- دعم المبادرات التشريعية وتطبيق قوانين لمعالجة العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2016، أصدر الرئيس البوليفي إيفو مورالیس المرسوم الأعلى رقم 2.935 لتوضيح إجراءات تطبيق القانون 243، المعتمد في 2012 لتجريم التحرّش السياسي والعنف ضد المرأة (راجع مربّع النص في القسم التالي). كما عيّن هذا المرسوم وزارة العدل، من خلال نائب وزير الفرص المتساوية، كالوحدة المسؤولة عن تصميم البرامج المتعلقة بهذه القضية وتطبيقها.

العمل معاً لتحقيق التكافؤ السياسي والمساواة في كثير من الأحيان هو مصدر قوة للنساء، مثلما هو الحال لهؤلاء النساء خلال الانتخابات البلدية في كايا في بوركينا فاسو. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

سعادة السفير كولين بيل، يناقش السياق السياسي الحالي للعنف ضد النساء في السياسية مع بريندا سانتاماريا، معالي النائب جينين موباندا، والدكتورة نومافرينتش مبومبو (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

البرلمانات

تتحمّل البرلمانات، بصفتها ممثّلةً للشعب، واجب صون حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية للمواطنين. فيمكن لأعضاء البرلمان اتّخاذ خطوات، جماعية وفردية، لمعالجة العنف ضد المرأة في السياسة وإنهائه من خلال إثارة هذه القضية في المناقشات البرلمانية، وإقرار التشريعات اللازمة لمعاقبة الفاعلين، وطرح إصلاحات لجعل البرلمانات مكاناً أكثر أماناً للعمل. ورغم إحراز تقدّم ملحوظ في هذا المجال على مختلف الأصعدة خلال السنوات الخمس الماضية، فما زالت الحاجة تدعو إلى المزيد من العمل لإشراك مجموعة أوسع من البرلمانات حول هذه القضية، وزيادة فعالية المبادرات الحالية.

الإجراءات الخاصة بالبرلمانات:

- توفير فرص لنشر التوعية بشأن العنف ضد المرأة في السياسة من خلال المناقشات والخطابات في البرلمان. ففي مناظرة حظيت بمتابعة واسعة في قاعة ويستمنستر في المملكة المتحدة عام 2017، تحدّثت ديان أبوت، أول امرأة سوداء تُنتخب لعضوية البرلمان، مطوّلاً عن الإساءات العنصرية والمتحيّزة جنسانياً التي واجهتها على مرّ السنوات، مشيرةً إلى أنّ نبرة هذه الإساءات ونطاقها قد اشتدّا في السنوات الأخيرة، بالتوازي مع نهضة وسائل التواصل الاجتماعي. وفي عام 2020، كانت الحادثة التي وقعت بين النائبين الأميركيين

تيد يوهو وألكساندريا أوكازيو- كورتيز بمثابة الشرارة التي حفّزت على إجراء مناقشة خاصة في الكونغرس حول التحيّز الجنساني والسياسة. فشدّدت أوكازيو- كورتيز، في خطاب تاريخي، وتلاها لاحقاً عدد من زملائها وزميلاتها، على الطبيعة المنهجية للعنف ضد المرأة في السياسة والحاجة إلى فضح هذه الهجمات المتحيّزة جنسانياً- في البرلمان نفسه- كونها غير مقبولة وغير مشروعة.

- التفكير في إجراء إصلاحات تشريعية لمعاقبة العنف ضد المرأة في السياسة. يمكن أن تشمل هذه المبادرات صياغة قوانين قائمة بذاتها مثل قانون 243 في بوليفيا (راجع مربع النص). كما يمكن أن تتضمّن أيضاً مراجعة قوانين قديمة أو إقرار قوانين جديدة حول العنف ضد المرأة، بحيث يُضاف إليها نصّ قانوني حول العنف ضد المرأة في السياسة بشكل خاص. تُعتبر هذه الإصلاحات الأكثر شيوعاً في أميركا اللاتينية، فتمّ إقرارها في دول مثل السلفادور وباناما والباراغواي. فضلاً عن ذلك، أضيف مصطلح "العنف السياسي" إلى قانون جديد اعتُمد لمكافحة العنف ضدّ المرأة في تونس عام 2017. كما يمكن إضافة إجراءات قانونية إلى مسودات القوانين لمعالجة جوانب متنوّعة من الحياة السياسية. ففي فرنسا، عدّل المشرعون قانوناً حول الثقة بالحياة السياسية عام 2017، بحيث أصبح ينصّ على أنّ كل من يدان بجريمة أو جنحة، بما في ذلك التحرش الأخلاقي والجنسي، يصبح غير مؤهل لشغل منصب نيابي أو الترشح له لفترة تصل حتى عشر سنوات. أما البرلمان الباكستاني، فقد أقرّ قانون انتخابات جديد عام 2017 بعد اعترافه بأنّ النساء قد مُنعن من المشاركة في الانتخابات في أجزاء معيّنة من البلاد. تضمّن هذا القانون بنداً نصّ على إعلان نتائج الانتخابات باطلة إذا تبيّن أنّ معدّل مشاركة النساء كان أقل من 10% من إجمالي عدد الأصوات المفرزة في دائرة انتخابية ما.

- تقديم قرارات لإدانة العنف ضدّ المرأة في السياسة. عام 2020، قدّمت خمس أعضاء نساء تابعات للحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي قرار المجلس رقم 1151 الذي يعترف بالعنف الممارس ضد المرأة في السياسة كظاهرة عالمية، ويدعو الحكومة إلى اتّخاذ خطوات للتخفيف من هذا العنف في الولايات المتحدة والخارج. ورغم أنّ هذه القرارات لا تتمتع بأي ثقل قانوني، بإمكانها أن تؤمّن دعماً معنوياً أساسياً يساعد على الترويج لقضايا معيّنة. فضلاً عن ذلك، يمكن الاستفادة من القرارات في أماكن أخرى لفضح حالات إساءة معيّنة. ففي الفيليبين، اجتمعت خمس سيناتورات عام 2016 لطرح قرار مجلس الشيوخ رقم 184 الهادف إلى إدانة خطة مجلس النواب بعرض شريط جنسي مزعوم للسيناتورة ليلى دو ليما خلال جلسة استماع تشريعية. وقد تبيّن لاحقاً أنّ الشريط ملفّق.

سلك الطريق التشريعية: الإجراءات الخاصة بدول أميركا اللاتينية

بعد 12 عاماً من العمل الناشط الذي قام به المجتمع المدني وجريمة القتل البارزة لإحدى السياسيات المحليات، كانت بوليفيا أول دولة في العالم تقرّ تشريعاً عام 2012 لحظر العنف ضد المرأة في السياسة. في هذا الإطار، يتضمّن القانون 243 تعريفاً بالعنف السياسي والتحرّش السياسي، كما يعرض قائمة موسّعة من الأمثلة، ويرسي العقوبات القانونية معدّداً مجموعة العوامل التي يمكن أن تضخّم هذه العقوبات. من العقوبات القانونية المحتملة فرض غرامات نقدية والإقالة من المنصب لدى ارتكاب جرائم مدنية، فضلاً عن عقوبات بالسجن تتراوح بين سنتين وثماني سنوات للجرائم الجنائية. ومن العوامل المشدّدة للعقوبة الأفعال المرتكبة ضد النساء الحوامل أو الأميات أو المقعدات، أو النساء ما فوق السن السبعين، وارتكاب الجرم من قبل أولاد الضحية، أو تورط فاعلَين اثنين أو أكثر، وتكرار الفاعلين للجرم، أو إذا كانوا قادة حزبيين أو شاغلي مناصب عامة. لكن بحلول العام 2016، لم يكن قد صدر حكم إدانة إلا في قضية واحدة فقط، مما دفع الحكومة إلى إصدار مرسوم حكومي لتوضيح إجراءات التطبيق. عام 2017، نشرت السلطات الانتخابية الوطنية نظاماً لمساعدة النساء على عرض قضاياهنّ، مما أدى إلى ارتفاع في عدد الدعاوى المرفوعة حتى وصلت إلى 100 تقريباً بحلول العام 2018. مع ذلك، بقي الإبلاغ عن المشكلة ناقصاً، زد على أنّ الدعاوى لم تصل كلها إلى خواتمها. لكن رغم هذه النواقص، سعت سبع دول أخرى على الأقل عبر أميركا اللاتينية إلى تطبيق إصلاحات قانونية مشابهة على المستويين الوطني وما دون الوطني.

- إنشاء فرق متخصصة ضمن البرلمان للتحقيق في التهديدات والإساءات الموجّهة إلى الأعضاء. بعد مقتل جو كوكس في 2016، أنشأ البرلمان البريطاني فريق الاتصال والتحقيق البرلماني، ضمن مقرّ البرلمان وبشكل تابع لقيادة الحماية البرلمانية والدبلوماسية في شرطة العاصمة. ومع أنّ هذا الفريق لم يركّز على أمن النساء البرلمانيات حصراً، إلا أنّ البيانات التي جمعها خلال سنوات عمله الأولى تؤكّد أنّ النساء يتعرّضن للاستهداف بدرجة غير متناسبة على ما يبدو. نتيجةً لذلك، عيّن الفريق مستشارة متخصصة في الأمن عام 2018 لمساعدة النساء في البرلمان على التعامل مع التهديدات والإساءات من خلال تزويدهنّ باستشارات أمنية مفصّلة بحسب حالتهنّ.

- صياغة أو تنقيح قواعد سلوك برلمانية لمعالجة جوانب الثقافة المؤسساتية التي توجد بيئة عمل عدائية، خاصةً بالنسبة إلى البرلمانيات والموظفات النساء. بعد فضيحة تحرّش جنسي تورّط فيها عدة نواب من أحزاب سياسية مختلفة، طرح البرلمان الكندي مدونة لقواعد السلوك حول التحرش الجنسي عام 2015. كما اعتمد البرلمان التشيلي، رداً على حركة #أنا أيضاً بروتوكولاً بشأن منع ومعاقبة التحرش الجنسي عام 2018، ينطبق على كل العاملين والأشخاص الذين يزورون المقرّ البرلماني.
- إنشاء مكتب مستقل ضمن البرلمان لتلقي الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة والنظر فيها. في سويسرا، تمّ إنشاء مثل هذا المكتب عام 2017 بعد فضيحة التحرش الجنسي الذي أقدم عليه نائب بارز. فأصبح بإمكان العاملين في البرلمان التحدّث إلى مسؤول أو مسؤولة والحصول على المشورة باللغات الرسمية الثلاث كلها. غير أنّ التمويل المتوفر لتلك الوحدة كان متدنياً جداً، فقد اقتصر على 3600 فرنك سويسري فقط.
- تعميم الإجراءات الحالية للتعامل مع حالات التحرّش الجنسي في البرلمان. عام 2018، أعاد الكونغرس الأميركي النظر في العملية الشاقة والمرهقة التي يجدر بالعاملين في الكابيتول هيل المرور بها لرفع شكاويهم، ملغياً فترات الاستشارات والوساطة الإلزامية. كما منع القانون الجديد المشرّعين من استخدام أموال المكلفين بالضرائب لتسديد مطالبات التسوية عندما تتمّ إدانتهم. وزاد من الشفافية في ما يتعلق بالتسويات التي يتمّ التوصل إليها، بهدف منع الفاعلين الذين يعاودون ارتكاب أفعالهم من مواصلة استغلال ضحاياهم.

يجب ان تكون البرلمانيات مثل هذه العضوة في مجلس النواب القيرغيزستاني قادرات على تأدية عملهنّ دون خوف أو تهديد بالعنف، ويجب على البرلمانات اتخاذ إجراءات لضمان ذلك. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني).

صوت المرأة عن تجرتها في الحياة السياسية يحتاج إلى أن يسمع كما هو الحال في هذا الحوار حول الانتخابات في كمبوديا.
(تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

- إنشاء فريق عامل مشترك بين الأحزاب حول التحرّش الجنسي، لا يضمّ النواب فحسب بل ممثّلي الموظفين البرلمانيين، ومسؤولي النقابات، وخبراء في العنف الجنسي. عام 2017، أنشأ البرلمان البريطاني مجموعةً لدراسة قضية التنمر والتحرش في مقرّ البرلمان. استمعت هذه المجموعة إلى باقة متنوّعة من أصحاب المصلحة، كما أجرت دراسة استقصائية للأشخاص الموظفين في البرلمان. أخيراً، أوصت باعتماد عدد من الإجراءات الفورية والطويلة المدى، كتوفير دعمٍ أكبر من قسم الموارد البشرية، واعتماد إجراء مستقل لتلقي الشكاوى، وصياغة مدوّنات سلوكية جديدة ونظام تدريبي.
- تدريب النواب على مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة التحرّش الجنسي. من أبرز مطالب حملة #أنا أيضاً-البرلمان الأوروبي التي أُطلقت عام 2017 وركّزت على مشكلة العنف الجنسي في البرلمان الأوروبي، كانت إجراء تدريب إلزامي على مكافحة التحرش الجنسي لجميع الأعضاء. مع ذلك، رفضت بعض الكتل السياسية ومجموعات البلدان القوية هذا الأمر، معتبرةً أنّ إلزام الجميع بالخضوع للتدريب هو تعدٍّ على حقوقهم الفردية. في كندا، تمّ توفير مواد تدريبية رسمية لجميع أعضاء البرلمان وموظفيهم بدءاً من 2016. لكن الأحزاب لم تُلزم أعضاءها بالخضوع لهذا التدريب إلا في العام 2018، مع بروز الفضائح المتعلقة بحملة #أنا أيضاً.

- إجراء دراسة استقصائية سرية حول تجارب أعضاء البرلمان مع العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2018، أجرت نساء في نيوزيلاندا دراسة قصيرة تنتهج أسلوب التحليل العالمي الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي للتحيّز الجنساني والتحرش والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات. فخلصت النساء إلى أنه، رغم تدني معدّل انتشار العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي في نيوزيلاندا بالمقارنة مع العينة العالمية، فإنّ العنف ضد المرأة في السياسة ليس بمشكلة غير مألوفة في البلاد، حيث أفادت نصف المجيبات تقريباً أنهنّ تعرّضن لإساءة نفسية في سياق عملهنّ البرلماني.[69]

يمكن للمرأة وينبغي أن تكون جزءا من القطاع العام كقيادية ومسؤولة وناخبة ومرشحة وناشطة سياسية مثل النساء في هذه المسيرة لاحدى الحملات في بنين. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني).

الأحزاب السياسية

تشكّل الأحزاب السياسية وسيلةً أساسيةً للمواطنين للمشاركة في العمليات الديمقراطية وممارسة حقوقهم الأساسية بالتأثير على القرارات والمسار الذي تسلكه بلادهم. كما تُعتبر الأحزاب أيضاً، في معظم الحالات، مدخلاً إلى شغل المناصب المنتخبة. ومع أنّ العنف الانتخابي يُعزى غالباً إلى المشاحنات بين الأحزاب، فقد خلصت دراستان أجراهما المعهد الديمقراطي الوطني[70] وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[71] أنّ الفاعلين في معظم الحالات يكونون زملاء المرأة في الحزب نفسه- وغالباً ما يكون ذلك، وإن ليس دائماً، بسبب نزاعات ناتجة عن تسمية مرشّحي الحزب. مع ذلك، نادراً ما يتمّ الكشف عن هذه الأفعال، خاصةً وأنّ الولاء الحزبي وديناميكيات المنافسة الانتخابية قد تضغط على المرأة لعدم فضح السلوكيات التي تضرّ بصورة الحزب. من هذا المنطلق، يمكن للبيئة الناتجة عن ذلك أن تفسح المجال أمام ارتكاب العنف ضد النساء في الأحزاب، مع التعتيم على هذه الأفعال وإخفائها عن الجمهور. على مدى السنوات الخمس الماضية، خفّ نشاط الأحزاب بالمقارنة مع بقية الجهات الفاعلة على مستويات أخرى، حيث بدا أنها تفتقر إلى التفكير الخلاق والإرادة السياسية اللازمة للإقرار بالعنف ضد المرأة في السياسة واتّخاذ الخطوات الملموسة لمعالجته. كما ظهر ميل من بعض الأحزاب إلى استغلال هذه المسألة بشكل يضر بالمنافسين، مع تبرير السلوكيات السيئة ضمن صفوفها نفسها.

الإجراءات الخاصة بالأحزاب السياسية:

- نشر التوعية بشأن العنف ضد المرأة في السياسة من خلال فتح باب النقاش داخل الحزب. في أوائل 2021، دعت برلمانيات بريطانيات ينتمين إلى حزب المحافظين رئيس الوزراء ورئيس حزب المحافظين، بوريس جونسون، إلى اجتماع افتراضي تحدّثن فيه عن تجاربهنّ مع التهديدات بالقتل والاغتصاب والإساءة على الإنترنت والتخريب. فألهم النقاش رئيس الوزراء بالإعلان عن إجراء مراجعة لكيفية معالجة الإساءات المتحيّزة جنسانياً التي تستهدف النساء البرلمانيات. وفي 2017، طلبت رئيسة الوزراء تيريزا ماي، بتحفيز من محادثات مشابهة- وربما من تجاربها الشخصية نفسها- من لجنة معايير الحياة العامة إجراء دراسة مشتركة بين الأحزاب لتحديد مواطن الإساءة والتخويف.

- نشر التوعية ضمن اتّحادات الأحزاب الدولية، مع التشديد على التحديات التي يمثّلها العنف ضد المرأة في السياسة بالنسبة إلى القيم الحزبية. عام 2016، انضمّت المنظمة الليبرالية الدولية، وهو اتحاد عالمي من الأحزاب السياسية الليبرالية، إلى المعهد الديمقراطي الوطني لإطلاق حملة #ليس الثمن. فضلاً عن ذلك، استفاد الاتحاد من مركزه كمراقب لإرسال بيان حول العنف ضد المرأة في السياسة إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما جمع أعضاءً برلمانيين ليبراليين يمثلون 13 دولة خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2016، لتبادل تجارب دولهم في ما بينهم، قبل إطلاق نداء عمل مشترك من أجل إنهاء العنف ضد المرأة في السياسة. في الشهر التالي، حدّدت المنظمة الليبرالية الدولية موعداً لتنظيم مناقشة حول هذا الموضوع على هامش اجتماع للجنتها التنفيذية. أما في 2017، فقد اعتمدت الشبكة الليبرالية الأفريقية إعلان نيروبي بشأن منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، تضمّن التزاماً قوياً بإنهاء كافة أشكال العنف ضد المرأة في السياسة.
- صياغة مدوّنة لقواعد سلوك الأحزاب للقادة وصغار الأعضاء بهدف حظر التحرّش الجنساني أو التنمر في الاجتماعات، فضلاً عن التحرش الجنسي في كافة جوانب العمل الحزبي. خلال السنوات الأخيرة، اتّخذت ثلاثة أحزاب سياسية كبرى في المملكة المتحدة خطوات في هذا الاتجاه (راجع مربع النص).

صياغة مدوّنات قواعد سلوك الأحزاب: الإجراءات الخاصة بالأحزاب السياسية البريطانية

أحيط التحرش الجنسي، فضلاً عن الإساءة إلى المرشّحات وتخويفهنّ، باهتمام كبير في المملكة المتحدة خلال السنوات الأخيرة. فتعاملت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة كلها مع الموضوع من خلال تطبيق مدونات قواعد سلوك جديدة لأعضائها، أو تنقيح المدونات الحالية. عام 2014، اعتمد الديمقراطيون الليبراليون مدونة لقواعد السلوك نصّت على أن لكل الأعضاء الحق في تلقي معاملة عادلة ومتساوية، وأنه يُتوقع منهم التصرف بطريقة لا تؤثّر سلباً على بقية الأعضاء، كممارسة التخويف أو التحرّش أو التنمر. في 2017، بدأ حزب المحافظين بتطبيق مدوّنة لقواعد السلوك نصّت على منع كل يمثّل الحزب رسمياً من استخدام منصبه للتنمر على الآخرين، أو الإساءة إليهم، أو الإيقاع بهم، أو مضايقتهم، كما يتوجب عليه التعاون مع أي عملية يُحدّدها مجلس الحزب للنظر في أي شكاوى من هذا النوع. أما حزب العمال، فقد راجع كتاب القواعد الخاص به عام 2018 لإدراج سياسة حول التحرش الجنسي وأخرى حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. بالنسبة إلى السياسة الأولى، التزم الحزب بتوفير بيئة مؤاتية لكي يتمكّن جميع الأعضاء من المشاركة بحرية في أنشطة الحزب دونما شعور بالحرمان وانعدام الأمان. أما السياسة الثانية، فقد دعت جميع أعضاء الحزب إلى معاملة جميع الأشخاص بكرامة واحترام، معتبرةً أنّ التحرش والتخويف غير مقبولين أبداً، شأنهما شأن أي شكل من التمييز على أساس جماعي. كما فرض حزب العمال على جميع أعضائه التعهد بالوقوف ضد كافة أشكال الإساءة، أكان ذلك على شبكة الإنترنت أم خارجها.

- فرض عقوبات على أعضاء الأحزاب والممثّلين المنتخَبين والمعيّنين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في السياسة. في هذا الإطار، ينصّ حزب المحافظين البريطاني على عدد من العقوبات المحتملة التي يمكن أن تُفرض على الأعضاء الذين ينتهكون مدونة قواعد السلوك الخاصة به الصادرة عام 2017، بما في ذلك الطرد المؤقت من الحزب، تعليق العضوية الحزبية أو عدم تجديدها، تعليق الترشيح أو شغل المناصب، التوبيخ أو التوبيخ الشديد، طلب تقديم الاعتذار، حذف المحتوى المهين عن وسائل التواصل الاجتماعي والخضوع لتدريب إلزامي. ومع أنّ إقالة المسؤولين المنتخَبين نادراً ما تكون ممكنة، إلا أنّ العقوبة التي تلجأ إليها مختلف الأحزاب في المملكة المتحدة منذ 2017 هي "إقالة ضابط النظام في الحزب" أو تعليق عضوية نائب في الكتلة الحزبية مما يعكس رفضاً صارماً للسلوك الذي أقدم عليه.

- تمكين نساء الحزب من جمع شهادات عن العنف ضد المرأة في السياسة. نتيجة التشكيك بمدى صدقية الأحزاب في معالجتها لقضايا العنف الجنسي والتحرش، في أعقاب حركة #أنا أيضاً عام 2017، تشكّلت حملة "العمال أيضاً" التي مكّنت النساء من تبادل تجاربهنّ في حزب العمال البريطاني. في أوائل 2018، تولى فريقٌ استخلاص المواضيع المشتركة وصياغتها ضمن تقرير تمّ إرساله إلى قادة الحزب، مع التركيز على شرح طبيعة المشكلة والدعوة إلى إصلاح عملية رفع الشكاوى والآليات التأديبية الرسمية للحزب.
- قطع تعهد علني، إما بصورة مستقلة أو بالتعاون مع أحزاب أخرى، لضمان سلامة الناخبات وموظفات الانتخابات والمرشحات وأمنهن، لكي تتمكّن النساء من المشاركة بحرية في كافة جوانب العملية الانتخابية. عام 2012، وقّعت الأحزاب الثمانية المسجلة في سييراليون كلها "تعهداً بتنظيم انتخابات مفتوحة وآمنة" بغية الترويج لبيئة انتخابية خالية من العنف والتخويف، وتشجيع النساء على المشاركة في العملية الانتخابية. وقد جاء هذا التعهد رداً على عدة حوادث عنف بين الأحزاب، مما ردع بعض المواطنين، لا سيما النساء منهم، عن الترشّح لمناصب عامة. تضمّن التعهد أيضاً التزامات بتمكين المرشحين النساء والشباب وذوي الإعاقة من خلال تقديم المساعدة في مجال تنظيم الحملات، والنقليات, والمساعدة المالية.

المجتمع المدني

يمكن لمجموعات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية وتلك العاملة على معالجة مشكلة العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة في السياسة، المساهمة في الجهود المبذولة من أجل مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال نشر التوعية، والمناصرة من أجل تغيير السياسات، وتزويد ضحايا العنف بالخدمات المناسبة. من خلال ذلك، يمكن لهذه المنظمات استكمال الخطوات التي قامت بها الجهات الفاعلة الأخرى أو سدّ الفراغ الناجم عن تقاعسها. على مدى السنوات الخمس الماضية، تطوّرت مبادرات المجتمع المدني المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة بشكل ملحوظ بغية إعطاء صوت لتجارب النساء، والتعبير عن تضامنها مع النساء اللواتي يواجهن الإساءة والاستغلال، وتعزيز سلامتهن وأمنهن خاصةً في الفضاء الإلكتروني. لكن نظراً إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه المشكلة، ما زال هناك مجال لمزاولة المزيد من العمل الناشط بغية منع العنف ضد المرأة في السياسة والتعامل معه، وكذلك لتوضيح الأشكال التي تتّخذها هذه الظاهرة حول العالم.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل على تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والمدنية كاملة وعلى قدم المساواة، مثل الحق في التصويت. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني، نيجيريا)

الإجراءات الخاصة بالمجتمع المدني:

- نشر رسائل مفتوحة وبيانات رسمية للمجاهرة برفض العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2016، ضافر أكثر من 500 ناشط ومسؤول منتخب، من الرجال والنساء، جهودهم في فرنسا للدعوة إلى وضع حدّ للإفلات من العقاب لدى الإقدام على التحرّش الجنسي في عالم السياسة. بعد عدة أيام، نشرت 17 وزيرة سابقة من أحزاب ذات انتماءات أيديولوجية مختلفة نداءً مشتركاً لفضح التعليقات والسلوكيات المتحيّزة جنسانياً في السياسة الفرنسية. وفي وقت لاحق من ذلك العام، أطلقت موظفات في البرلمان الفرنسي حملتهنّ التوعوية باسم "Chair Collaboratrice"، مع إنشاء موقع إلكتروني وحساب خاص بها على تويتر.

- استخدام هاشتاغات على وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية والتعبير عن التضامن مع النساء اللواتي يتعرضن للعنف في السياسة. عام 2016، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني هاشتاغ #ليس الثمن كجزء من نداء العمل العالمي الذي أطلقه للحدّ من العنف ضد المرأة في السياسة. على مدى السنوات الخمس الماضية، استخدمت منظمات المجتمع المدني مجموعةً متنوّعة من ووطنية (#DefendHer)) الهاشتاغات في وإقليمية (#MeTooEP, #NotInMyParliament) (#StopVAWIE, #DestroyTheJoint, #Levon-sLOmerta, #LiftHerUp, #WeHaveHerBack) سياقات عالمية لفضح العنف ضد النساء الناشطات سياسياً.

- صياغة استراتيجيات للتنديد بالعنف ضد المرأة في السياسة. عام 2019, "نسجت "باريتي واي إي جي" (Parity YEG). وهي إحدى المنظمات غير الحكومية في كندا، شراكة مع مبرمج كمبيوتر لتطوير "برنامج "باريتي بوت" . يكشف "باريتي بوت" (ParityBot) باستخدام طرق التعلم الآلي، التغريدات المسيئة والجدلية الموجهة ضد المرأة ، خلال الانتخابات، ثم ينشر تغريدة إيجابية مقابل كل تغريدة سيئة بهدف تعزيز الخطاب السياسي الأكثر إيجابية تجاه المرأة في الانتخابات. حتى يومنا هذا، استُخدمت هذه الأداة خلال انتخابات كندا والولايات المتحدة ونيوزيلاندا.

- نسج شراكات لتسليط الضوء على موضوع العنف ضد المرأة في السياسة كمشكلة في الانتخابات الوطنية والمحلية. عام 2015، تعاونت شبكة البرنامج ،المشترك بين الأحزاب لنساء تنزانيا (TWCP), وهي شبكة تجمع أجنحة المرأة في كافة الأحزاب الممثّلة في البرلمان، مع منظمات نسائية محلية، مثل جمعية القاضيات النساء في تنزانيا والائتلاف ضد الابتزاز الجنسي، لإطلاق مشروع للمراقبة المدنية للانتخابات بدعم تقني ومالي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وديمو فنلندا، والمعهد الديمقراطي الوطني (راجع مربّع النص).

العمل ضمن جوّ من الشراكة: الإجراءات الخاصة بمناصري المجتمع المدني في تنزانيا

أدّت منظمات المجتمع المدني، تاريخياً، دوراً مهماً في لفت الأنظار إلى عدة قضايا، كما مارست ضغوطات لتغيير المعايير القانونية أو الثقافية. عام 2015، نشرت منظمات المجتمع المدني النسائية، بتنسيق من شبكة البرنامج المشترك بين الأحزاب لنساء تنزانيا، 56 مراقباً في ما يتراوح بين 14 و30 منطقة في تنزانيا للمشاركة في بعثة المراقبة المدنية للانتخابات. حضر المراقبون 530 لقاءً وتحدّثوا إلى 1532 مجيباً، فشهدوا بأمّ العين على إساءات موجّهة ضد نساء في اجتماعات سياسية، فضلاً عن جهود بُذلت خلال المهرجانات الانتخابية لتعبئة رجال شباب من أجل تهديد النساء اللواتي لم يدعمن الحزب. وكشفت مقابلاتهم مع مرشّحات نساء أنّ 69% قد واجهن لغةً مسيئةً، و17% تعرّضن لهجمات جسدية. أما التحدّث إلى ناخبات نساء، فتبيّن أنه أكثر صعوبةً، خاصةً وأنّ عدداً كبيراً منهنّ لم يصوّتن. فقالت العديد من النساء اللواتي جرت مقابلتهنّ بعد الانتخابات، في بيوتهنّ غالباً، أنهن لم يصوّتن لأنهن كنّ خائفات، أو لأنهنّ لم يملكن بطاقة تسجيل الناخب الخاصة بهنّ، أو لأنّ أزواجهنّ "افتعلوا مشاكل" أو صوّتوا بالنيابة عنهنّ.

- التعمّق في فرص لتنظيم حوارات عابرة للحدود الوطنية بغية تبادل الخبرات ونشر التوعية تجاه العنف ضد المرأة في السياسة. في 2006 و2007، عقدت الشراكة الدولية لجنوب آسيا، بدعم مالي من أوكسفام، لقاءً إقليمياً للنساء المشاركات في السياسة الوطنية والأقاليمية، فضلاً عن الناشطات النساء وممثّلات القطاع الإعلامي من بنغلادش، الهند، النيبال، باكستان وسريلانكا. التقت النساء عدة مرات خلال سنتين، وتبادلن شهادات عن تجاربهنّ، ثم صغنَ بناءً على ذلك مفهوم العنف ضد المرأة في السياسة وتعمّقن في فرص التحرك المتوافرة، بما في ذلك إمكانية الانطلاق من اتفاقية سيداو التابعة للأمم المتحدة.
- إعداد وتوزيع فيديوهات لتثقيف الجمهور بشأن العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2016، جمع المركز الإعلامي النسائي تبرعات عبر منصة كيكستارتر لإعداد فيديو قصير بغية نشر التوعية حول العنف ضد المرأة في السياسة في الولايات المتحدة. تمّ نشر الفيديو على الإنترنت في 2017، وتناول تجارب 8 نساء، من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، كن قد ترشّحن لمنصب سياسي في مختلف أنحاء البلاد، من طالبات ثانويات إلى مرشّحات لمنصب الحاكم فأعضاء في الكونغرس الأميركي. وقد حظي الفيديو بدءاً من 2019 بثلاثين ألف مشاهدة.

- توثيق تجارب النساء مع العنف في الحياة السياسية. عام 2015، نشر الائتلاف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان كتيّباً عن التوثيق، مشيراً إلى أنّ الطريقة السائدة لتسجيل الانتهاكات في أوساط مجتمع حقوق الإنسان تعكس محدودية الافتراضات الموجودة، بشأن من يكون المدافعون (رجال)، وأين تحدث الانتهاكات (الأماكن العامة)، ومن يرتكبها (عملاء الدولة)، وما هي المناصرة من أجل حقوق الإنسان (مثلاً حملات إنهاء العمل بعقوبة الإعدام)، وما الذي يشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان (التعذيب في السجون). من هنا، تميل الأطر الحالية غالباً إلى تجاهل المدافعات النساء، والانتهاكات التي تحدث ضمن مساحات مغلقة, والفاعلين من غير أجهزة الدولة، والعمل الناشط المنادي بحقوق المرأة, والانتهاكات ذات الطبيعة الجنسانية أو الجنسية.
- توفير آليات إبلاغ بديلة للنساء لتمكينهن من الإدلاء بإفاداتهن، من دون ذكر أسمائهنّ، عن العنف الذي شهدن عليه في السياسة. عام 2018، أطلق موظفون في البرلمان الأوروبي مدوّنة إلكترونية بعنوان "#أنا أيضاً- البرلمان الأوروبي" لتزويد النساء بفسحة للإبلاغ عن أحداث التحرش الجنسي التي تعرّضن لها أو شهدن عليها في البرلمان. كان للموقع الإلكتروني ثلاثة وظائف: انتقاد غياب الاستجابة المؤسساتية بعد مرور سنة على إقرار البرلمان الأوروبي لقرار بشأن التحرش الجنسي؛ تقديم الموارد اللازمة لمن يبحث عن المساعدة، بما في ذلك تعريف التحرّش الجنسي وما العمل عند التعرض له؛ وتعبئة مناصرين لعدد من الإجراءات الأساسية، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل من خبراء مستقلين، وإلزام أعضاء البرلمان الأوروبي بالخضوع لتدريب حول التحرّش الجنسي، وتعهد المرشّحين لانتخابات 2019 الأوروبي بمنع ومكافحة والإبلاغ عن التحرش الجنسي والتحيّز الجنساني في البرلمان الأوروبي وخارجه.
- الاستفادة من جلسات الإصغاء لتطوير الخدمات الهادفة إلى مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. ففي كندا، تحدّثت شبكة القيادة النسائية الشابة مع شابات في مختلف أنحاء أونتاريو تعرضن للعنف الجنسي خلال (YWLN) عملهنّ السياسي كمسؤولات منتخبات، أو متطوعات، أو متدرجات، أو موظفات وعاملات في مجال الضغط والتأثير. خلال الجلسات، قدّمت المجيبات عدداً من التوصيات مثل تنفيذ برامج بديلة في المناسبات التي يتمّ فيها تقديم الكحول لتخفيف خطر العنف الجنسي؛ وتأمين مستشارين مستقلين لتوفير الدعم، يركّزون على الناجيات ومكافحة التحرّش والعنف الجنسي في اللقاءات السياسية؛ ووضع مدونات لقواعد السلوك مع توفير معلومات عن خدمات الدعم؛ وتأمين التمويل الكافي لأماكن الإقامة للتأكّد من حصول المشاركين في المؤتمرات الحزبية على غرف خاصة. لدعم هذه الاستراتيجيات، وضعت الشبكة أربع خدمات بتصرّف المؤسسات السياسية: تدريب لدعم مكافحة العنف الجنسي، استشارات حول السياسات، تدريب على المساواة والشمولية، وتقديم الدعم ضد التحرّش في المناسبات والمؤتمرات السياسية.

- تقديم الدعم المالي للنساء المتضررات من العنف ضد المرأة في السياسة. يقدّم صندوق الأعمال الطارئة الكائن في الولايات المتحدة منحاً مقدّمة لأغراض الاستجابة السريعة إلى النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. تستقبل المنظمة طلبات التمويل بأي لغة كانت، وباستخدام الطلبات المرسلة عبر الإنترنت والرسائل نصية والهواتف المحمولة، ثم تجيب خلال مهلة 24 ساعة وتتّخذ معظم القرارات ما بين يوم وعشرة أيام عمل؛ فتقدّم بذلك حبل إنقاذ إلى النساء المدافعات بهدف تخفيف التهديدات التي يتعرضن لها والحؤول دون أي تراجع في عملهنّ. بحلول الذكرى العاشرة لتأسيس الصندوق عام 2007، كان قد دعم أكثر من 100 ناشط في 45 دولة.
- توفير تدريب على السلامة الرقمية للنساء الناشطات سياسياً أو اللواتي يطمحن إلى العمل في السياسة. في هذا الإطار، تقدّم "غليتش"، وهي منظمة خيرية كائنة في المملكة المتحدة، تدريباً إلكترونياً مجانياً- بفضل شراكتها مع "ائتلاف القوة المتساوية"- على الرعاية الذاتية الرقمية فضلاً عن السلامة والأمن على الإنترنت للنساء العاملات في السياسة أو الطامحات إلى العمل فيها. يستمر هذا التدريب التفاعلي لساعة واحدة، ويزوّد المرأة بأدوات عملية وقدرة أكبر على التحكّم بحضورها الإكتروني، مركّزاً على أنواع الإساءات والتكتيكات على الإنترنت، وتقنيات واستراتيجيات السلامة الإلكترونية، بما في ذلك كيفية توثيق الإساءة بشكل فعال، وطريقة إعداد خطة للرعاية الذاتية الرقمية.
- تقديم خدمات إلى ضحايا العنف ضد المرأة في السياسة. في 2012، أنشأ اتّحاد محاميات كينيا خطاً ساخناً للرسائل النصية القصيرة تمّ تخصيصه للضحايا والشهود بهدف الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرشّحات والناخبات. بعد إرسال هذه الرسائل النصية إلى أقرب مخفر للشرطة للاستجابة لها، تتابع محاميات الاتحاد مع الضحايا ويقدّمن استشارات قانونية مجانية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. عام 2017، تمّ وضع الخط الساخن نفسه بتصرف الجهات المستهدفة مع زيادة خدمات الدعم. وبالإضافة إلى إرسال الحالات إلى الشرطة، أحال الاتحاد الضحايا الذين يحتاجون إلى عناية طبية إلى مركز للتعافي من العنف القائم على النوع الاجتماعي. في منطقة كيسو التي تُعتبر منطقة ساخنة للعنف الانتخابي، تمّ إنشاء مركز للاستشارات الشخصية في مكاتب الاتحاد لمساعدة الراغبين في الإبلاغ عن حالات العنف.
- تدريب مسؤولي إنفاذ القوانين لتمكينهم من التعرّف على أعمال العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2017، درّب اتّحاد محاميات كينيا ضباط الشرطة في خمس مناطق للتعرف على العنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات, بهدف تعزيز آليات الاستجابة لهذه الحالات.

- الإقرار بأهمية الرعاية الذاتية للجهات المستهدفة من العنف ضد المرأة في السياسة، والترويج لها. عام 2013، خلصت دراسة أجرتها مبادرة المدافعات عن إلى أنّ حماية المدافعات (IM-Defensoras) حقوق الإنسان في أميركا الوسطى عن حقوق الإنسان تركّز غالباً، بشكل ضيّق، على تأمين الحماية الجسدية من خلال الحراس الشخصيين والسترات الواقية من الرصاص. في المقابل، قلّما كان أحد يبالي بالتهديدات الأكبر وتأثيرها على صحة النساء الجسدية والعقلية. من هذا المنطلق، نسجت المبادرة شراكة مع منظمة غير حكومية مكسيكية لإنشاء مركز "كازا لا سيرينا" الذي منح المدافعات عن حقوق الإنسان في السلفادور، غواتيمالا، الهندوراس، المكسيك ونيكاراغوا، فرصة الإقامة لعشرة أيام لمساعدتهنّ على استجماع قواهن، والتعافي، والراحة، والتفكير ملياً. وقد جادلت المبادرة أنّ الرعاية الذاتية ليست بترف، بل استراتيجية سياسية أساسية لضمان السلامة الفردية والجماعية.

القادة المنتخبون والمعيّنون

يمكن أن يتّخذ القادة المنتخَبون والمعيّنون خطوات بصفتهم الفردية- لا فقط كأعضاء في البرلمان أو مسؤولين حكوميين أو أعضاء حزبيين- لمنع العنف ضد المرأة في السياسة والمعاقبة عليه. فيمكن أن تؤدي القائدات النساء دوراً مهماً للمساعدة على كسر حاجز الصمت حيال هذه القضية من خلال سرد قصصهنّ، وفضح الفاعلين، وإنشاء شبكات لتوليد الزخم من أجل التغيير. أما السياسيون الرجال، فبإمكانهم اتّخاذ موقف من خلال تقديم دعم واضح وصريح لحملات إنهاء العنف ضد المرأة، وكشف زملائهم الضالعين بهذه الأعمال والتشهير بهم. على مدى السنوات الخمس الماضية، ساعدت هذه الإجراءات على تضخيم الأصوات الداعية إلى إنهاء العنف ضد المرأة في السياسة. لكن ما زال العديد من القادة يبدون تردّداً إزاء المجاهرة برأيهم، لأسباب سياسية في أغلب الأحيان. في الوقت نفسه، يحتلّ بعض القادة البارزين- وغالباً ما يكون ذلك في حالات الارتداد عن الديمقراطية وإن ليس على وجه الحصر- صدارة هذه المشكلة، في ظل ارتكابهم لأعمال عنف مشينة ضد المرأة في السياسة، أو إلهامهم الآخرين بارتكابها.

الإجراءات الخاصة بالقادة المنتخبين والمعيّنين:

- تبادل القصص الشخصية عن العنف ضد المرأة في السياسة، أكان مرتكَباً ضد المرأة نفسها أم ضد صديقاتها المقرّبات أو زميلاتها. عام 2012، أدلت رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا جيلارد بخطاب مرتجل في البرلمان عن التحيّز الجنسي وكراهية النساء في السياسة. فانتشرت مقاطع من الخطاب كالنار في الهشيم داخل أستراليا وحول العالم، مما خلّف صدىً لدى العديد من النساء وفتح باب محادثات جديدة عن التحيّز الجنساني. عام 2014، كتبت جيلارد في سيرتها الذاتية تعليقاً على ردود الفعل السلبية على خطابها ممّن اتّهمها بأنها "تلعب على وتر قضية النوع الاجتماعي": "إنّ فضح التحيّز الجنساني لا يعني أننا نلعب دور الضحية. لقد قمت بذلك وأعرف كيف أشعرني هذا الأمر. شعرت بالقوة. لست ضحية أحد. إنها الاستراتيجية الوحيدة التي ستفسح المجال أمام التغيير."[72]
- جمع ونشر بيانات حول العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2016، أجرى الاتحاد استخدام الآليات الحكومية والقانونية الحالية لمتابعة الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة. عام 2020، ردّت لينور كيريكريتابوا، عضو في برلمان فيدجي، على هجوم ذي طابع جنسي شنه مدرّس محلي من خلال الإبلاغ عن الفاعل لدى الشرطة ووزارة التربية ولجنة السلامة على الإنترنت. فألهمت هذه الإجراءات مجموعة حقوق الإنسان النسائية بفضح الهجمات الإلكترونية التي شنها الرجل نفسها على نساء أخريات في البرلمان. نجحت هذه الإجراءات الحمائية في تسليط الضوء على قضية العنف ضد المرأة في السياسة، بعد أن كانت، حتى تلك اللحظة، مغيّبة بشكل كبير من قبل الإعلام في مختلف أنحاء جزر المحيط الهادئ.[73]

- الانضمام إلى نساء أخريات في فضح العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2017، وقّعت أكثر من 140 امرأة ناشطة في سياسة ولاية كاليفورنيا- من مشرّعات وموظفات ومستشارات وعاملات في مجال الضغط والتأثير من كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري- على رسالة مفتوحة نُشرت في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز". عدّدت هؤلاء النساء أمثلةً عن التهديدات وحالات التحرش الجنسي التي اختبرنها في سياق عملهنّ السياسي، وشرحنَ لم كنّ قد التزمن بالصمت حتى تلك اللحظة، وذلك بسبب شعورهنّ بالخزي والقلق بشأن تبعات هذا الأمر على مهنتهنّ. كما دعون نساءً أخريات إلى التحدث عن قصصهنّ، مطالبات "الرجال الأخيار، ومنهم كثيرون، بتصديقنا، ودعمنا، والمجاهرة بموقفهم."[74]
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لفضح أعمال العنف ضد المرأة في السياسة. تستخدم النائبة الأميركية ألكساندريا أوكازيو- كورتيز التي انُتخبت عام 2018، غالباً، حسابها على تويتر، كمنصة للتعامل مع الإساءات أو فضحها، أكانت قد ارتكبت إلكترونياً أو في أي تغطية إعلامية أوسع. عام 2019، استخدمت تقنية المنطق المعكوس مع خصومها الذين ادعوا أنها غير مؤهلة لشغل مقعد في الكونغرس الأميركي بسبب هويتها وخلفيتها، فغرّدت: "تتكشّف حقيقة الأشخاص عندما يسخرون من أصلي قائلين إنهم سيعيدونني إلى العمل كنادلة؛ وكأنّ هذا الأمر سيّء أو معيب... لكنّ وظيفتنا هي أن نخدم الناس وليس أن نحكمهم."[75] كما يجب ألا تقتصر هذه الإجابات على الأفعال التي تحدث في الحاضر. ففي 2016، ردّت الوزيرة الفرنسية السابقة مونيك بيلوتييه على الحملات المناهضة للتحرش الجنسي في السياسة من خلال نشر هذه التغريدة: "عندما كنت وزيرة عام 1979، تعرّضت للتحرش من قبل أحد أعضاء مجلس الشيوخ... عار علي لأنني التزمت بالصمت!".[76]

حفل المايا التقليدي في غواتيمالا يدعم الجهود للحد من العنف في الانتخابات، وهو شكل من أشكال العنف السياسي الذي يؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في الديمقراطية. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

- دعم الجهود المبذولة لتوثيق تجارب النساء مع العنف في الحياة السياسية والمساهمة فيها. عام 2014، أرسل تحالف النائبات النسويات في اليابان استبياناً إلى أكثر من 500 امرأة أعضاء في المجالس المحلية في مختلف أنحاء البلاد (راجع مربّع النص).

توثيق تجارب النساء: الإجراءات الخاصة بالسياسيات النساء في اليابان

أجرى تحالف النائبات النسويات في اليابان عام 2014 إحدى أولى الدراسات الاستقصائية عن السياسيات النساء وتجاربهنّ مع التحرش الجنسي في السياسة. فتلقى التحالف 143 إجابة أشارت إلى أنّ السياسيات النساء في اليابان قد اختبرن كميةً واسعةً من التحرش، تراوحت بين التحرش الجنسي إلى مضايقتهن بشأن وضعهن الاجتماعي، فإسكاتهن في النقاشات وتعريضهن للمسات غير مرغوب فيها. وكانت النساء اللواتي عرّفن عن أنفسهنّ كأنثويات ومناديات بالمساواة بين الجنسين أكثر ميلاً من النساء الأخريات إلى الإبلاغ عن تعرّضهن لمثل هذه الأفعال. كما كان التحرش أكثر شيوعاً في المجالس التي شغلت فيها النساء أقل من 10% من المقاعد.[77]

- تنظيم جلسات استماع للنساء لتبادل تجاربهنّ وتوصياتهنّ بشأن معالجة مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2018، قادت ثلاث نساء أميركيات فريق إلينوي لمكافحة التحرش وضمان المساواة والوصول الذي أمضى ستة أشهر في جمع الاستبيانات، والتشاور مع الخبراء، وتنظيم جلسات استماع في مختلف أنحاء الولاية مع مئات النساء العاملات في المجال السياسي. ورغم عدم تمتع الفريق بأي صلاحيات تحقيق رسمية، فقد ركّز في جلسات الاستماع على الحلول والعوائق من وجهة نظر النساء أنفسهنّ بغية معالجة مشكلة التحرش الجنسي في بيئة العمل السياسية. ثم استناداً إلى شهادات النساء، أوصى الفريق باعتماد سياسات واضحة وغير قابلة للتفاوض لا تقتصر على ما نصّ عليه القانون فقط، بما في ذلك عدم تمويل حملات الأحزاب إلا لدى اعتمادها سياسات مناهضة للتحرش الجنسي وخضوعها للتدريب، وتوفير سبل مستقلة للإبلاغ في الحملات والأحزاب على نطاق واسع، واعتماد سياسات خاصة بالعلاقات العاطفية التي تُنسج بالتراضي.

- إعداد برامج خاصة بالرجال في السياسة هدفها زيادة وعيهم بشأن العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2020، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني مبادرة الرجال *والسلطة والسياسة* بهدف إشراك القادة السياسيين كعملاء تغيير حقيقي لإرساء المساواة بين الجنسين، والاعتراف بأنّ المعايير الجنسانية الأبوية قد أدّت إلى التهميش المستمر للمرأة بعيداً عن الحياة السياسية. في هذا الإطار، يوجز دليل البرنامج الذي أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني سلسلةً من التمارين ذات الصلة الخاصة بالرجال في السياسة، لإضفاء طابع شخصي على قضية النوع الاجتماعي بغية فهم ما يتمتعون به من سلطة وامتيازات غير متناسبة؛ ثم إضفاء طابع مهني على هذا المفهوم الجديد من خلال تطبيقه على الطريقة التي تؤثّر عبرها المعايير الجنسانية على الأطر السياسية والمنظمات السياسية الأوسع؛ وأخيراً الاستفادة من هذا الفهم المعزّز لوضع استراتيجيات توضّح كيفية تحقيق التغيير ضمن المنظمات وإرساء المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع بطرق تكون مساءلة أمام النساء.[78]

قطاعا العدالة والأمن

يشكّل الأفراد العاملون في قطاعي العدالة والأمن نقطة الاتصال الأولية بالنسبة إلى ضحايا الجريمة، كما يقدّمون إلى المواطنين آليةً للإبلاغ عن الأحداث، وفي أفضل الأحوال، طريقةً للحصول على الحماية أو التعويض من الدولة و/أو مقاضاة الفاعل. على مدى السنوات الخمس الماضية، اتّخذت الجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن خطوات في مجموعة من الدول للتعمّق في سبل التعامل مع العنف ضد المرأة في السياسة، بما في ذلك من خلال توضيح كيف يمكن للقانون مساعدة الضحايا، وإنشاء مكاتب جديدة لمساعدة النساء اللواتي تعرّضن للعنف. مع ذلك، يمكن للمعنيين في هذين القطاعين القيام بأكثر من ذلك بكثير، نظراً إلى ما يتمتعون به من قدرات لتغيير البيئة السائدة من بيئة تسود فيها ثقافة الإفلات من العقاب إلى مساءلة أكبر على أعمال العنف ضد المرأة في السياسة.

صوت المرأة يعزز قيم الديمقراطية في عندما تتمكن من المشاركة في المجال السياسي دون قيود ودون خوف من العنف، مثل هذه المرأة في أوغندا. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

الإجراءات الخاصة بالقادة المنتخبين والمعيّنين:

- تزويد المواطنين بمعلومات عن سبل الانتصاف القانونية والخدمات المتوفرة لضحايا العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2017، تشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام للأمم المتحدة، مع وكالات معونة وحكومات مختلفة لإصدار كتيّب جيب تمّ توزيعه على موظفي مراكز الاقتراع قبيل الانتخابات الكينية. عدّد الكتيّب القوانين المطبّقة في مجالات الانتخابات، والجرائم الانتخابية والجنسية، والإجراءات الجنائية، والعنف الأسري. كما أوجز ماذا يمكن لوكلاء الأمن والمواطنين والضحايا فعله لدى مواجهتهم حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات, وعرضَ أرقام الاتصال بخطوط المساعدة، والخدمات القانونية، وملاجئ الإنقاذ. والخدمات الطبية، وخدمات الصدمات النفسية.

- مساعدة النساء الناشطات سياسياً المعرّضات للعنف وتشجيعهن على ملاحقة دعاويهن من خلال نظام العدالة. في إيطاليا، تابعت الوزيرة السابقة سيسيل كيينجي وفازت بعدة قضايا قانونية متعلقة بالإساءة الجنسانية والعنصرية التي تعرّضت لها أثناء شغلها منصبها. عام 2019، مثلاً، أدين أحد أعضاء مجلس الشيوخ بتهمة القدح والذم لتشبيهها بإنسان الغاب. وفي المملكة المتحدة، رفعت عدد من النائبات- مثل لوسيانا بيرجر، ستيلا كريزي وآنا سوبري- قضايا في المحاكم تتعلق بما تعرّضن له من إساءة على الإنترنت، مما أدى سجن عدد من المتحرشين بهن.
- التفكير في كيفية معالجة العنف ضد المرأة في السياسة باستخدام القوانين والإجراءات والوكالات الحالية. عام 2015، بدأت جهات فاعلة في عدة مؤسسات حكومية في المكسيك بتلقي شكاوى متعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة، بالرغم من غياب قانون محدّد ينظّم هذه القضية. فما كان من أعضاء المحكمة الانتخابية الاتحادية، في محاولة منهم لإرساء عملية تحدّد كيفية معالجة هذه القضايا، إلا أن تواصلوا مع زملائهم في الهيئات ذات الصلة للتفكير في ما يمكنهم فعله، فردياً وجماعياً، في حدود اختصاصاتهم الحالية. عام 2016، أدّت هذه المحادثات إلى نشر بروتوكول لمعالجة العنف السياسي ضد المرأة، بالتعاون مع المعهد الانتخابي الوطني، ومكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم الانتخابية، والأمانة الفرعية لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية، واللجنة التنفيذية للاهتمام بالضحايا، واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، والمعهد الوطني للمرأة، ومكتب المدعي الخاص المعني بجرائم العنف ضد المرأة والإتجار بالبشر.
- صياغة مواد إعلامية لمساعدة الجهات المستهدفة من العنف ضد المرأة في السياسة على التعرف إلى مضمون النظام القانوني. عام 2018، أنشأ مكتب المدعي الخاص للجرائم الانتخابية في المكسيك موقعاً إلكترونياً، كجزء من فريق عمل يُعنى بمعالجة العنف ضد المرأة في السياسة. وقد قدّم أحد الأقسام الأكثر توسّعاً تفاصيل حول كيفية رفع الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة، مع وضع مخطط بمختلف مراحل العملية القانونية في حال قررت النساء ملاحقة قضاياهنّ عبر مؤسسات الدولة المختلفة.
- مساعدة النساء في التخطيط لسلامتهنّ كطريقة لتجنّب آثار العنف ضد المرأة في السياسة والتخفيف منها. عام 2018، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني أداة #فكّر10 لتزويد النساء في السياسة بتوجيهات حول كيفية تحسين أمنهنّ الشخصي (راجع مربع النص).

صياغة خطة السلامة: أداة #فكّر10 الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني

طوّر المعهد الديمقراطي الوطني أداة #فكّر10 لتمكين النساء الناشطات سياسياً من تحسين سلامتهنّ من خلال تقييم نقاط ضعفهن المحتملة، وتحديد كيفية مكافحة هذه التحديات والتغلّب عليها. شملت هذه الأداة استبياناً تمّ نشره على الإنترنت[79] - بالإضافة إلى توفّره عبر تطبيق هاتفي وبصيغة ورقية- لإجراء تقييم ذاتي سري. تضمّن هذا الاستبيان أسئلةً عن مستويات النشاط السياسي وأنواعه، والتجارب الشخصية مع العنف في المساحات السياسية، ومدى توفّر شبكات الدعم، والهويات المتقاطعة، والأحداث السياسية المقبلة، ومدى وجود آليات حماية لحقوق المرأة، وضمانات قانونية، ومستوى استجابة الشرطة، والآراء المجتمعية بشأن مشاركة المرأة في الحلقات العامة، ومدى تقبّل العنف ضد المرأة. بعد ذلك، تمّ جمع الإجابات عن هذه الأسئلة بعلامة الدولة المستمدة من مؤشّر مخاطر مشاركة المرأة في السياسة، الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني، لتقديم خطة سلامة فردية، بناءً على المستويات التي تمّ تقييمها من المخاطر المتدنية، أو المعتدلة، أو المرتفعة.

- اعتماد مقاربة مراعية للمنظور الجنساني لضبط الأمن في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة في السياسة. في 2017، درّب اتّحاد المحاميات في كينيا ضباط شرطة في خمس مناطق على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الانتخابات، بغية تحسين استجابتهم لمثل هذه الحالات. وفي 2018، دفع العدد الكبير بشكل غير متناسب من القضايا المتعلقة بالنساء بفريق الاتصال والتحقيق البرلماني، الكائن في البرلمان البريطاني، إلى توظيف مستشارة أمن متخصصة لمساعدة النساء في البرلمان على التعامل مع التهديدات والإساءات، من خلال تزويدهنّ باستشارات أمنية مفصّلة بحسب الحالة.

السلطات الانتخابية ومراقبو الانتخابات

يعمل مراقبو الانتخابات وهيئات إدارة الانتخابات معاً لمراقبة وتقييم مدى نزاهة الانتخابات. فيمكن لهم المساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة من خلال مراقبة أحداث العنف والإبلاغ عنها، وأخذ هذه الأفعال في الاعتبار عند تقييم مدى نزاهة الانتخابات. على مدى السنوات الخمس الماضية، أصبح مراقبو الانتخابات والسلطات الانتخابية في بعض مناطق العالم أكثر مراعاةً للمنظور الجنساني خلال مقاربتهم لعملهم. مع ذلك، ما زالت الحاجة تدعو إلى اتّخاذ المزيد من الإجراءات لحماية حقوق المرأة السياسية، وصون نزاهة العمليات الانتخابية حول العالم.

الانتخابات هي عنصر أساسي للديمقراطية، والمرأة يجب أن تكون قادرة ليس فقط على المنافسة في الانتخابات ولكن أيضا في التصويت، بعيداً عن الخوف أو التهديد بالعنف. (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

الإجراءات المتعلقة بالمراقبين وسلطات الانتخابات

- صياغة مدوّنة لقواعد السلوك في الانتخابات، تتضمّن مواد تحظّر العنف ضدّ المرأة في السياسة. عام 2018، عملت لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة مع أحزاب سياسية في نيجيريا على صياغة مدوّنة طوعية لقواعد السلوك استعداداً للانتخابات المقبلة. حظّرت هذه المدوّنة على أي حزب أو مرشّح استخدام "لغة تحريضية، أو خطوات استفزازية، أو صور أو تعابير تحرّض على العنف، أو الكراهية، أو الاحتقار، أو التخويف ضد حزب أو مرشّح آخر أو أي شخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس الإثنية أو النوع الاجتماعي." شمل هذا الأمر إصدار أي ملصق أو كتيّب أو مطوية أو أي منشور آخر يتضمّن مثل هذا التحريض.
- دمج مدوّنة لقواعد السلوك ضمن قانون الانتخابات، لتأمين تدابير حماية أقوى من العنف الممارس ضد المرأة في السياسة وتسهيل تنفيذها من قبل السلطات الانتخابية. يمكن إيجاد ضمانات من هذا النوع في قانون الانتخابات الخاص بالبوسنة والهرسك (راجع مربّع النص).

معالجة العنف في الانتخابات: الإجراء الخاص بلجنة الانتخابات البوسنية

تعالج مادتان في قانون انتخابات البوسنة والهرسك مسألة العنف ضد المرأة في السياسة بشكل مباشر. فتحظّر المادة 7.2 "إلصاق أو طباعة أو نشر إشعارات أو إعلانات أو ملصقات أو مواد [انتخابية] أخرى... تُظهر نساءً أو رجالاً بطرق نمطية ومهينة أو مذلة." أما المادة 16.14، فتحظّر إدارة الحملات "التي يكون محتواها، أكان ذلك عبر الإعلام الإلكتروني أو المطبوع، مقولباً في صور نمطية ومهينة بحق الرجال و/أو النساء، أو مشجعاً لأي سلوك نمطي ومهين على أساس النوع الاجتماعي، أو أي موقف مذل ضد أفراد من جنس مختلف." فضلاً عن ذلك، تعالج المادة 7.3، بشكل غير مباشر، العنف ضد المرأة في السياسة من خلال حظر خطاب الكراهية، وإلزام الجهات الفاعلة الانتخابية بعدم "استخدام لغة يمكن أن تستفز شخصاً أو تحرّضه على العنف أو نشر الكراهية، أو نشر أو استخدام صور أو رموز أو تسجيلات سمعية وبصرية، أو رسائل نصية قصيرة، أو محادثات عبر الإنترنت، أو أي مواد أخرى يمكن أن يكون لها مثل هذا التأثير." تتمتع لجنة الانتخابات المركزية بسلطة فرض ثلاثة أنواع من العقوبات على من ينتهك هذه القواعد، وهي: غرامة تصل حتى 5 آلاف يورو، وإلغاء ترشيح مرتكبي العنف إذا كانوا من المرشّحين للانتخابات، وإلغاء رخصة الأحزاب السياسية.

- توضيح الإجراءات التي تبيّن كيف يمكن للنساء رفع الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة. في بوليفيا، حيث تمّ إقرار قانون في 2012 لتجريم التحرش السياسي والعنف ضد المرأة، نجحت بضع حالات فقط في شق طريقها نحو القضاء. فكان أن عالجت السلطات الانتخابية الوطنية هذا الأمر عام 2017 عبر تطبيق نظام لمساعدة النساء على عرض قضاياهنّ، من خلال إيجاز تفاصيل العملية والوثائق المطلوبة لرفع شكوى.
- التفكير في كيفية معالجة العنف ضد المرأة في السياسة باستخدام القوانين والإجراءات والوكالات الحالية. عام 2015، تواصلت المحكمة الانتخابية الاتحادية في المكسيك مع زملاء في مؤسسات أخرى تابعة للدولة للتعمّق في ما يمكن فعله، فردياً وجماعياً، ضمن حدود اختصاصها الحالي لمعالجة القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة في السياسة. فأدى هذا الأمر إلى نشر بروتوكول عام 2016 لمعالجة العنف السياسي ضد المرأة، ما لبث أن تمّ تحديثه ليحمل اليوم عنوان بروتوكول معالجة العنف السياسي القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة.

- تدريب وإشراك المراقبين المدنيين للانتخابات بغية كشف أعمال العنف ضد المرأة في السياسة والإبلاغ عنها. في 2015، دعم برنامج "أصوات بلا عنف" الذي نفّذه المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات المراقبين المدنيين في غواتيمالا، ونيجيريا، والكوت ديفوار، وبورما، وتنزانيا في تطبيق منهجيات جديدة في مجال مراقبة الانتخابات، تقوم على الإحاطة عن كثب بطرق استهداف النساء تحديداً- كناخبات، أو حزبيات أو مرشّحات. وقد تمكّنت إحدى مجموعات المجتمع المدني في غواتيمالا، تُعرف باسم "Acción Ciudadana"، من جمع بيانات لدعم بعض الأدلة المتناقلة التي أفادت أنه يجري استغلال برامج المنافع الاجتماعية لاستهداف النساء وإكراههم سياسياً بشكل غير متناسب مع الرجال.

إيني إيدي مستشار المعهد الديمقراطي الوطني لحملة "وقف العنف ضد المرأة في الانتخابات" في نيجيريا. إيدي يناقش استراتيجيات لوقف العنف ضد المرأة في الحياة السياسية مع مجموعة من الخبراء الدوليين في المعهد الديمقراطي الوطني في ديسمبر 2015. (تصويرعزرا جريج.)

ماريا ريسا، التي كرمها المعهد الديمقراطي الوطني عام 2017، واجهت سيلاً من العنف السيبراني بتحريض من الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرز في بيان عام حول عملها (تصوير: المعهد الديمقراطي الوطني)

الإعلام والتكنولوجيا الرقمية

يؤدي قطاعا الإعلام والتكنولوجيا دوراً قوياً في الاتصال السياسي، كما يشكّلان وسيلةً أساسية لممارسة العنف ضد المرأة في السياسة- لكن أيضاً وسيلةً للتعامل مع هذا العنف والرد عليه. على مدى السنوات الخمس الماضية، وفّرت التطورات التكنولوجية فرصاً جديدة للهجوم على المرأة العاملة في السياسة والتقليل من شأنها، لا سيما من خلال نشر المعلومات الكاذبة بناءً على النوع الاجتماعي. مع ذلك، ما زالت ثقافة الإفلات من العقاب منتشرةً، مما يتطلب من الجهات الفاعلة في قطاعي الإعلام والتكنولوجيا أن تقوم بأكثر من مجرد وضع المعايير المجتمعية التي غالباً ما تبقى غير منفّذة. من هنا، سيكون من بالغ الأهمية إشراك قطاعي الإعلام والتكنولوجيا، بالشراكة مع جهات فاعلة مختلفة أخرى محدّدة في نداء العمل هذا، في كافة المساعي المقبلة لضمان قدرة المرأة على المشاركة في السياسة بشكل كامل ومتساو وآمن.

الإجراءات الخاصة بالإعلام والتكنولوجيا:

- نشر التوعية بين الصحافيين للاعتراف بأعمال العنف ضد المرأة في السياسة وتجنّب ارتكابها أثناء تغطيتهم الإخبارية. عام 2020، أرسلت "تايمز أب ناو"، وهي منظمة غير حكومية تأسّست في أعقاب حركة #أنا أيضاً، رسالةً مفتوحةً إلى رؤساء أقسام الأخبار، ورؤساء التحرير، ورؤساء المكاتب، والمدراء السياسيين، والمحرّرين، والمنتجين، والمراسلين، والمذيعين الإخباريين لتطلب منهم التفكير ملياً في دورهم في استدامة انعدام المساواة من خلال استخدام الأفكار النمطية الجنسانية والعرقية في تقاريرهم. وقد قدّمت قائمةً طويلةً من الأمثلة لتسليط الضوء على الطريقة التي ساهمت التغطية الإعلامية من خلالها في تكريس انعدام التنوّع ضمن أبرز الأدوار السياسية، بما في ذلك من خلال التشكيك الجنساني والعنصري في مؤهلات النساء ومزاجهنّ- وهي معايير نادراً ما طُبّقت على الرجال (البيض)، هذا إذا ما طُبّقت على الإطلاق. أخيراً، عرضت المنظمة مساعدة وسائل الإعلام في التغلّب على هذا التحدي، محذّرةً أنها ستتابع طريقة تغطيتها بدقة. وسعياً منها إلى تضخيم أثر هذه الرسالة، استخدمت هاشتاغ "#نحن ندعمها" على وسائل التواصل الاجتماعي.
- حشد صحافيين لتغطية أخبار العنف ضد المرأة في السياسة. في ألمانيا، نشر صحافي يعمل لحساب مؤسسة "ذا هافينغتون بوست" تقريراً لتسليط الضوء على تجارب ناشطات حزبيات شابات من الأحزاب الأساسية الخمسة. ضمّ التقرير عشرات المقابلات الشخصية، مع استبيانات مجهولة الهوية شاركت فيها 100 امرأة تقريباً، وخلص إلى أنّ 45% من النساء كنّ قد شهدن على حادثة تحرّش جنسي خلال عملهنّ السياسي، لا بل إنّ واحدةً من أصل كل ثلاث نساء كانت قد تعرّضت له شخصياً.[80] في كندا، أدارت وكالة الصحافة الكندية، وهي وكالة إخبارية وطنية، دراسة استقصائية حول النائبات من مختلف الأحزاب في أواخر 2017. وقد استعانت في تغطيتها بالمنصات الإعلامية لتسليط الضوء على العنف الممارس ضد المرأة في السياسة بطريقة أسرع وأكثر انتشاراً مما كانت أي جهات فاعلة أخرى لتقوم به، كالمنظمات غير الحكومية والأكاديميين.

- تعزيز ودعم الأبحاث حول العنف ضد المرأة في السياسة على الإنترنت. نسجت شركات تكنولوجيا البيانات شراكات مع جهات فاعلة مختلفة لجمع الإساءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها. فنسّق المعهد الديمقراطي الوطني، في إطار إعداده لدراسة "تغريدات تُقتر الهمة"عام 2019 مع مؤسسة "Charitable Analytics International" لدراسة طبيعة وأثر العنف الإلكتروني على مشاركة النساء الشابات السياسية في أندونيسيا وكولومبيا وكينيا. فأجرى باحثو المعهد الديمقراطي الوطني استبياناً مع طلاب الجامعات، كما أدار ورش عمل لثلاثة أيام في كل بلد لصياغة قاموس بالكلمات والجمل باللغات المحلية، لإعطاء فكرة عن اللغة المستخدمة في التحرش القائم على النوع الاجتماعي وفي مجال السياسة في ذلك الوقت. بعد هذه المصطلحات لإعداد خوارزميات واستخراج "CAI" ذلك، استخدمت مؤسسة بيانات من عيّنة من حسابات تويتر، تبيّن لاحقاً أنها مسيئة أو أنها لا تحمل توقيع مبرمجين بشريين. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ النساء الناشطات سياسياً في البلدان الثلاثة خفّفن من مشاركتهنّ على الإنترنت، أو توقّفن عن ذلك إن مؤقتاً أو تماماً بعد اختبار أحداث عنيفة.
- إنفاذ المعايير المجتمعية وتحسينها على منصات التواصل الاجتماعي لإزالة التدوينات وحذف المستخدمين الذين يمارسون العنف ضد المرأة في السياسة. على سبيل المثال، يمنع تويتر المستخدمين بشكل صريح من تهديد شخص أو مجموعة من الأشخاص بالعنف، أو المشاركة في استهداف شخص ما من خلال المضايقة أو التحرّش، أو التشجيع على العنف ضد أشخاص آخرين أو تهديدهم أو مضايقتهم على أساس العرق، أو الإثنية، أو الأصل القومي، أو التوجه الجنسي، أو النوع الاجتماعي، أو الهوية الجنسانية، أو الانتماء الديني، أو السن، أو الإعاقة، أو مرض خطير، أو وصف أو تصوير عنف و/أو اعتداء جنسي. مع ذلك، غالباً ما تُصاب العديد من النساء الناشطات سياسياً اللواتي يبلّغن عن المحتوى المسيء بالخيبة بهذه العملية، مشيرات إلى أنّ المنصة ترفض، في أغلب الأحيان، إزالة المحتوى المهين بسبب أحكام جدلية، وغير متماسكة في أغلب الأحيان، بشأن ما يشكّل ولا يشكّل "إساءةً". ومردّ ذلك جزئياً إلى انعدام التدريب على كشف أشكال الإساءة المتقاطعة والقائمة على النوع الاجتماعي. نتيجةً لذلك، اتّخذ تويتر خطوات جذرية في أوائل 2021 لإزالة مستخدمين ووضع علامة على التدوينات التي تنشر معلومات كاذبة بشأن الانتخابات الأميركية، مما شكّل خطوةً أساسيةً إلى الأمام في هذا المضمار. لكن، في بعض الحالات، انتقل التصرف المسيء بكلّ بساطة إلى منصات أخرى، مثل "بارلر" التي أعربت بشكل صريح أنها أقل استعداداً لمراقبة الإساءات والمعلومات المضللة.[81]

- تطبيق إعدادات جديدة للأمن والخصوصية على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي بغية حماية المستخدمين من العنف ضد المرأة في السياسة. عام 2020، أنشأ فايسبوك برنامج "الحماية على فايسبوك" لتزويد المرشّحين، والمسؤولين المنتخبين، والمسؤولين الحكوميين والحزبيين، فضلاً عن موظفيهم، بطريقة لتعزيز أمن حساباتهم. فيساعد فايسبوك المستخدمين، لدى تسجيلهم في البرنامج، على تعزيز حماية أمن حساباتهم، من خلال عدة طرق مثل خاصية التوثيق الثنائي ورصد تهديدات القرصنة المحتملة. في أوائل 2021، أعلن فايسبوك أنه سيوسّع إطار هذا البرنامج ليشمل أنواعاً أخرى من الحسابات، مثل حسابات الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- تطوير التكنولوجيا المناسبة لتحديد العنف ضد المرأة في السياسة على الإنترنت بشكل استباقي وإزالته. عام 2019، أعلنت مديرة السياسات العامة في تويتر أنّ فريقها أنشأ أداةً لإيجاد المحتوى المسيء بشكل استباقي وتزويد المستخدمين بتقرير واحد يمكنهم إرساله إلى الشرطة بالبريد الإلكتروني. في عامي 2017 و2018، كانت الشركة قد أجرت أكثر من 30 تغييراً في منصتها وسياساتها وعملياتها لتصويب السلوك المؤذي على الإنترنت، بما في ذلك التصرف مع عدد أكبر بعشرة أضعاف من الحسابات المسيئة.[82]

العنف ضد المرأة في السياسة: أهي مشكلة قابلة للحل بالنسبة إلى الشركات التكنولوجية؟

ما زالت وسائل التواصل الاجتماعي منصةً أساسيةً لممارسة العنف ضد المرأة في السياسة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، سهّلت التطورات التكنولوجية التلاعب بالصور والفيديوهات الخاصة بنساء ناشطات سياسياً. ففاقمت هذه التطورات مجتمعةً من إمكانية مضايقة النساء وتخويفهنّ من خلال الإعلام والتكنولوجيا، ونشر المعلومات الكاذبة القائمة على النوع الاجتماعي للاستخفاف بمشاركتهنّ السياسية. تتطلّب معالجة هذه المشكلة بشكل فعال من مجموعة متنوّعة من القطاعات اتّخاذ خطوات منسّقة ومستدامة، لضمان قدرة المرأة على المشاركة في السياسة دونما خوف من العنف. في هذا الإطار، قد تكون إحدى نقاط الانطلاق الأساسية عقد قمّة عالمية حول التكنولوجيا والعنف ضد المرأة في السياسة، تجمع بين مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة، مثل النساء العاملات في السياسة، والصناعة التكنولوجية، والحكومة، والمجتمع المدني، والأكاديميين. فيمكن لقمّةٍ كهذه، بالإضافة إلى صياغة مدونات قواعد السلوك ومبادئ الحماية المناسبة، أن تعمّق مستوى الفهم العالمي لكيفية تأثير العنف الإلكتروني على الديمقراطية، مما يفرض شعوراً أكبر بضرورة معالجة العنف ضد المرأة في السياسة بأشكاله كافة على الفور.

ENDNOTES

1 Kishi, Roudabeh, Melissa Pavlik, and Hilary Matfess. 2019. **'Terribly and Terrifyingly Normal': Political Violence Targeting Women**. ACLED Data.

2 Rojas Valverde, María Eugenia. 2010. "**Gender-Based Political Harassment and Violence: Effects on the Political Work and Public Roles of Women.**" New Solutions 230 (4): 527-535.

3 Digital Rights Foundation. 2018. **Online Participation of Female Politicians in Pakistan's General Elections 2018**.

4 Committee on Standards in Public Life. 2017. **Intimidation in Public Life**. London: CSPL.

5 Human Rights Watch. 2009. **"We Have the Promises of the World": Women's Rights in Afghanistan**. New York: HRW.

6 Krook, Mona Lena. 2019. "**Global Feminist Collaborations and the Concept of Violence against Women in Politics**." Journal of International Affairs 72 (2): 77-94.

7 Dhrodia, Azmina. 2017. "**Unsocial Media: Tracking Twitter Abuse against Women MPs**." Medium, September 4.

8 Centre for Social Research and UN Women. 2014. **Violence against Women in Politics: A Study Conducted in India, Nepal, and Pakistan**. New Delhi: CSR/UN Women.

9 Guerin, Cécile and Eisha Maharasingam-Shah. 2020. **Public Figures, Public Rage: Candidate Abuse on Social Media**. Washington, DC: ISD.

10 Krook, Mona Lena. 2020. **Violence against Women in Politics**. New York: Oxford University Press.

11 Rheault, Ludovic, Erica Rayment, and Andreea Musulan. 2019. "**Politicians in the Line of Fire: Incivility and the Treatment of Women on Social Media**." Research and Politics 6(1): 1-7.

12 Brechenmacher, Saskia and Caroline Hubbard. 2020. **How the Coronavirus Risks Exacerbating Women's Political Exclusion**. Carnegie Endowment for International Peace.

13 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties.** Washington, DC: NDI.

14 UN Department of Economic and Social Affairs. 2014. **Guidelines for Producing Statistics on Violence against Women**. New York: UN.

15 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.

16 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.

17 راجع، من جملة أمور:
SAP International. 2011. Incidents that Changed the Course of Women Politicians. Lalitpur: SAP International; Bardall, Gabrielle. 2011. **Breaking the Mold: Understanding Gender and Electoral Violence**. Washington, DC: IFES; Herrick, Rebekah, et al. 2019. "**Physical Violence and Psychological Abuse against Female and Male Mayors in the United States**." Politics, Groups, and Identities. Online First.

18 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.

19 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.
20 Krook, Mona Lena. **2020. Violence against Women in Politics**. New York: Oxford University Press.
21 Krook, Mona Lena. **2020. Violence against Women in Politics**. New York: Oxford University Press.
22 الأمم المتحدة. **1993.** القرار 48/104: إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. نيويورك: الأمم المتحدة
23 لجنة سيداو. **1992.** التوصية العامة رقم 19 بشأن العنف ضد المرأة. جنيف: لجنة سيداو
24 لجنة سيداو. **2017.** التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف ضد المرأة المحدّثة للتوصية العامة رقم 19. جنيف: لجنة سيداو
25 Šimonović, Dubravka. 2018. **A/73/301: Report of the Special Rapporteur on Violence against Women, Its Causes and Consequences on Violence against Women in Politics**. New York: UN.
26 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **2018.** القرار 73/148: تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي. نيويورك: الأمم المتحدة
27 Chávez, Franz. 2009. "**Bolivia: Politics, A Risky Business for Women**." IPS News, October 27.
28 National Democratic Institute. 2019. **Tweets That Chill: Analyzing Online Violence against Women in Politics**. Washington, DC: NDI.
29 Campbell, Rosie and Joni Lovenduski. 2016. **Footprints in the Sand: Five Years of the Fabian Women's Network Mentoring and Political Education Programme**. London: Fabian Society.
30 Young Women's Leadership Network. 2018. **It's Time: Addressing Sexual Violence in Political Institutions**. Ontario: YWLN.
31 الأمم المتحدة. **1993.** إعلان وبرنامج عمل فيينا. نيويورك: الأمم المتحدة
32 لجنة سيداو. **2017.** التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف ضد المرأة المحدّثة للتوصية العامة رقم 19. جنيف: لجنة سيداو
33 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **1998.** القرار 53/144: الإعلان المتعلق بحقّ ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. نيويورك: الأمم المتحدة.
34 Jilani, Hina. 2002. **2002/106: Promotion and Protection of Human Rights: Human Rights Defenders**. Geneva: Commission on Human Rights.
35 Terah, Flora Igoki. 2008. They Never Killed My Spirit... But They Murdered My Only Child. Meru: Olive Marketing and Publishing.
36 Saferworld. 2013. "**It's Dangerous to Be the First": Security Barriers to Women's Public Participation in Egypt, Libya, and Yemen**. London: Saferworld.
37 Inter-Parliamentary Union. 2018. **Sexism, Harassment, and Violence against Women in Parliaments in Europe**. Geneva: IPU and Council of Europe.
38 Phillips, Jess. 2016. "**Jo Cox's murder Has Left Us MPs More Fearful to Speak Our Minds**." Guardian, November 23.
39 IM-Defensoras. 2013. "**A Feminist Alternative for the Protection, Self-Care, and Safety of Women Human Rights Defenders in Mesoamerica**." Journal of Human Rights Practice 5(3): 446-459.

40 Human Rights Watch. 2019. **"The Breath of the Government on My Back": Attacks on Women's Rights in Poland.** New York: HRW.

41 المعهد الديمقراطي الوطني. 2020. **الرجال والسلطة والسياسة: دليل إلى البرنامج.** واشنطن العاصمة: المعهد الديمقراطي الوطني

42 لجنة سيداو. 2013. **التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.** جنيف: لجنة سيداو

43 الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2018. **القرار 73/148: تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي.** نيويورك: الأمم المتحدة

44 Inter-Parliamentary Union. 2019. **Guidelines for the Elimination of Sexism, Harassment, and Violence against Women in Parliament**. Geneva: IPU.

45 منظمة العمل الدولية. 2019. **الاتفاقية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.** جنيف: منظمة العمل الدولية

46 ضمّ الأعضاء الآخرون: إدارة الكومنولث، منظمة الدول الأميركية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز كارتر

47 Convening Committee. 2019. **Declaration of Principles Guidelines on Integrating Gender Considerations in International Observation, including Violence against Women in Elections**. Washington, DC: NDI.

48 Hubbard, Caroline and DeSoi, Claire2016). **Votes Without Violence: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections**. Washington, DC: NDI.

49 Inter-Parliamentary Union. 2016. **Sexism, Harassment, and Violence against Women Parliamentarians**. Geneva: IPU.

50 Hubbard, Caroline and DeSoi, Claire. 2016. **Votes Without Violence: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections**. Washington, DC: NDI.

51 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.

52 National Democratic Institute. 2019. **Tweets That Chill: Analyzing Online Violence against Women in Politics**. Washington, DC: NDI.

53 Hubbard, Caroline and DeSoi, Claire. 2016. **Votes Without Violence: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections**. Washington, DC: NDI.

54 UNDP and UN Women. 2017. **Preventing Violence against Women in Elections: A Programming Guide**. New York: UNDP and UN Women.

55 National Democratic Institute. 2016. **#NotTheCost: Stopping Violence against Women in Politics: Program Guidance**. Washington, DC: NDI.

56 إدراج وثيقة النتائج المتفق عليها للدورة 65 للجنة وضع المرأة.

57 Inter-Parliamentary Union.
Committee on the Human Rights of Parliamentarians.

58 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. 2007. **توافق آراء كيتو.** سانتياغو: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

59 Council of Europe. 2019. **Recommendation CM/Rec(2019)1: Preventing and Combating Sexism**. Strasbourg: COE.

60 Inter-American Commission of Women. 2015. **Declaration on Political**

Harassment and Violence against Women. Washington, DC: OAS.
61 Inter-American Commission of Women. 2017. **Inter-American Model Law on the Prevention, Punishment and Eradication of Violence against Women in Political Life**. Washington, DC: OAS.
62 Inter-American Commission of Women. 2019. **Model Protocol for Political Parties**. Washington, DC: OAS.
63 ParlAmericas. **Mapping Gender-Based Political Violence**.
64 Inter-Parliamentary Union. 2018. **Sexism, Harassment, and Violence against Women in Parliaments in Europe**. Geneva: IPU and Council of Europe.
65 Hekking, Morgan. 2020. "**80% of Arab Women Parliamentarians Have Experienced Gendered Violence**." Morocco World News, February 27.
66 Inter-American Commission on Human Rights. 2019. **Violence and Discrimination against Women and Girls: Best Practices and Challenges in Latin America and the Caribbean**. Washington, DC: OAS.
67 Committee on Standards in Public Life. 2017. **Intimidation in Public Life**. London: CSPL.
68 May, Theresa. 2018. **Speech on Standards in Public Life**, February 6.
69 Commonwealth Women Parliamentarians (New Zealand Group). 2018. **Sexism, Harassment, and Violence against Women Parliamentarians in New Zealand**. Wellington: Commonwealth Women Parliamentarians (New Zealand Group) and IPU.
70 National Democratic Institute. 2018. **No Party to Violence: Analyzing Violence against Women in Political Parties**. Washington, DC: NDI.
71 Centre for Social Research and UN Women. 2014. **Violence against Women in Politics: A Study Conducted in India, Nepal, and Pakistan**. New Delhi: CSR/UN Women.
72 Gillard, Julia. 2014. My Story. London: Bantam Press.
73 National Democratic Institute. 2020. **Violence Against Women In Politics in Fiji, Papua New Guinea, and Solomon Islands**. Washington, DC: NDI.
74 Iwu, Adama et al. 2017. "**We Said Enough**." Los Angeles Times, October 16.
75 Ocasio-Cortez, Alexandria. 2019. **Tweet**, March 8.
76 Pelletier, Monique. 2016. **Tweet**, May 10.
77 Dalton, Emma. 2017. "**Sexual Harassment of Women Politicians in Japan**." Journal of Gender-Based Violence 1(2): 205-219.
78 National Democratic Institute. 2020. **Men, Power, and Politics: Program Guidance**. Washington, DC: NDI.
79 National Democratic Institute. **#Think10 Tool**.
80 Pfahler, Lennart. 2018. "**95 Junge Politikerinnen Berichten über Sexismus in Ihren Parteien**." HuffPost, January 15.
81 National Democratic Institute. 2019. **Tweets That Chill: Analyzing Online Violence against Women in Politics**. Washington, DC: NDI.
82 Di Meco, Lucina. 2019. **#ShePersisted: Women, Politics, and Power in the New Media World**. Washington, DC: Wilson Center.

#NOT THE COST